الفصل الخامس
موقفه من القضية الوطنية

لقد نالت القضية الوطنية، بمعنى الجلاء العسكرى الأجنبى عن وادى النيل وتحقيق الاستقلال التام لأراضيه، اهتمام المجتمع المصرى، وظلت تمثل ركناً أساسياً فى برامج الأحزاب المصرية على اختلاف مشاربها واتجاهاتها، وهذا وضع طبيعى، للارتباط الوثيق بين تلك القضية وقضايا المجتمع الأخرى، ومن ثم كان لابد من التوجه نحو القضية الأم ووضعها على رأس الاهتمامات.

وكان هيكل واحداً ممن شغلتهم تلك القضية مبكراً، وظل معها يتتبعها فى أطوارها المختلفة سواء بكتاباته أو مشاركته العملية فى معالجتها من خلال مباشرته للعمل السياسى، وهو ما تتضح لنا تفاصيله فيما يلى من سطور.

موقف هيكل من القضية الوطنية حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

تظهر لنا البداية عند هيكل حينما صرح جراى وزير الخارجية البريطانية فى إحدى خطبه عام ١٩١٠ بأن بقاء بريطانيا فى مصر أصبح ضرورياً للغاية وأن ليس وراء الانسحاب إلا العار[١]. فقد انبرى هيكل لهذا التصريح مشيراً إلى عدم اهتمام المصريين بمثل تلك التصريحات التى سبق أن قال بها من قبل مسئولون بريطانيون، كما أوضح أن مصر لا يمكن أن ترضى فى يوم من الأيام بالحكم الأجنبى وممارساته غير المشروعة[٢].

وفى باريس أثناء دراسته للدكتوراه (١٩٠٩ - ١٩١٢) كان حريصاً على تتبع أخبار مصر وشئونها السياسية والاجتماعية، وتبادل الرأى فى تلك الشئون مع المصريين هناك، وهو ما ظهر واضحاً فى مسألة امتياز قناة السويس واعتزام الحكومة المصرية فى نهاية عام ١٩١٠ مد فترته، فقد تدارسوا الأمر فيما بينهم، وانتهوا إلى إصدار قرار من الجمعية المصرية[٣] برفضهم مد الامتياز للقناة وإبلاغ الجمعية العمومية بمصر - التى كان قد تقرر عرض موضوع مد الامتياز عليها وأن يكون قرارها قطعياً بشأنه - بهذا القرار[٤].

---

(١) الجريدة، ١٩١٠/٦/٢٥ (مصر الحاضرة : تهديدات انكلترا).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عن هذه الجمعية انظر : الفصل الأول ، ص ٧ .

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٣٧، ٤٠-٤٢ . نوه محمد لطفى جمعة فى مذكراته إلى نشاط هيكل فى باريس مع غيره من المصريين من أجل خدمة القضية=

obeikandi.com

وفى رسالته للدكتوراه نلاحظ انتقاده للتدخل الأوربى فى شئون مصر عام ١٨٧٦ بسبب أوضاعها المالية الحرجة التى مرت بها وقتذاك، واعتباره ذلك افتئاتاً على الاستقلال الذاتى لمصر وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولى (٥)، كما أشار إلى أن ما نتج عن هذا التدخل من و ضع قائم بالبلاد لابد أن يأتى اليوم الذى ينقلب فيه هذا الوضع رأساً على عقب(٦).

وإبان عودة هيكل من فرنسا إلى مصر بعد حصوله على الدكتوراه عام ١٩١٢، التقى باثنين من البريطانين على ظهر الباخرة المقلة لهم، فسأله أحدهما عن أحوال مصر السياسية ثم ذكر لزميله أن مآل مصر الانضمام إلى الامبراطورية البريطانية، عندئذ تألم هيكل حيث كان يؤمن بحق مصر فى الاستقلال ولعلمه فى الوقت ذاته بقوة بريطانيا المتحكمة فى سياسة العالم أنذاك، وقد أخذ يصور فى حسرة ما سيكون عليه الحال فى مصر إذا ضمتها بريطانيا بالفعل إليها قائلاً: "فإذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية، وآن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصوصة الأطراف وبخاصة نحن الذين تعلمنا فى أوربا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية"(٧).

ومضى هيكل يتعامل مع القضية الوطنية بنفس الرؤية التى تبناها حزب الأمة الذى كان منتمياً إليه فكرياً والتى قامت على أساس التدرج والاعتدال فى تحقيق مصالح الوطن ونيل الاستقلال، وقد وضح ذلك حينما نادت بعض الآراء بضرورة استخدام العنف ضد الاحتلال البريطانى للتخلص منه، عندئذ رأى أن ذلك الأسلوب لا يوصل إلى الهدف المنشود، حيث إن هذا الاحتلال لم يأت نتيجة ضعف مصر من الناحية العسكرية، وإنما كانت هناك أسباب ترتبط بالنواحى الأخرى السياسية والاقتصادية، ومن ثم فإن تحقيق ما تصبو إليه مصر لن يتأتى إلا بسد الفراغ الموجود فى تلك النواحى(٨).

=الوطنية. وقد أشار ضمن هذا التنويه إلى أن هيكل كان يبتعد قدر طاقته عن الظهور بمظهر الوطنية المتشددة، كما كان يعمل أحياناً فى خفاء، وذلك حتى لا ينكشف أمره فيتم فصله من البعثة الدراسية التى كانت تدرس على نفقة الحكومة المصرية . محمد لطفى جمعة، مذكرات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧٧ ، ٢٨١ . ويبدو أن لطفى جمعة اختلط عليه الأمر، إذ أن هيكل كان يدرس بباريس على نفقته الخاصة لا نفقة الحكومة المصرية،وبالتالى لم يكن هناك داع لأن يحيط نشاطه فى خدمة القضية المصرية بالسرية. راجع : محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٣٦، ٤١، ٤٢ .

(٥) محمد حسين هيكل، دين مصر العام، ترجمه عن الفرنسية أحمد محمد حسين هيكل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٧، ١٩ .

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠ .

(٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٩ ، ٢٠ .

(٨) الجريدة، ٥،٨/٩/١٩١٢ (حالنا الحاضرة).

غير أن ذلك لم يكن يعنى إطلاقا التسليم بسطوة البريطانيين، بل على العكس من ذلك، فعندما قامت الحرب العالمية الأولى (أغسطس ١٩١٤)، رأى هيكل أن تقف مصر على الحياد فى تلك الحرب، وقد غضب لما علم من دعوة لطفى السيد لمؤازرة بريطانيا فى كتاباته بصحيفة الجريدة[٩]، ذلك الغضب الذى بلغ لديه مداه بترويج صحيفة المقطم لفكرة أن مصر إذا خيرت بين من يحكمها من الدول فإنها تختار بريطانيا، ومجاراة الجريدة لها فى تلك الفكرة، واشتد فى لقائه مع لطفى السيد بهذا الشأن قائلا : " ومتى كان لعبد أن يختار سيده؟ إن الأمة المستعبدة يحكمها القوى فإن هى تابعته وأظهرت الرضا به كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى وأنا أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغياً!"[١٠]. ثم أعقب ذلك بسلسلة مقالاته التى نشرت بالجريدة تحت عنوان "الحرب الحاضرة وآثارها" والتى رد فيها على دعوى بريطانيا دخولها الحرب لإخلال ألمانيا بالمعاهدات الدولية، مشيراً إلى أن السبب الحقيقى فى دخول الحرب اقتصادى بحت، وأخذ يشرح بإسهاب ما يؤكد وجهة نظره[١١].

ونظراً للظروف التى خضعت لها مصر أثناء الحرب، خفت صوت هيكل وقل نشاطه، وظل منتظراً إلى أن تحين الفرصة المناسبة للخروج من هذه الحالة، وهو ما تحقق بالفعل بانتهاء الحرب فى عام ١٩١٨، فقد قام بالاشتراك مع عدد من زملائه بتشكيل الحزب الديمقراطى المصرى - على أثر تكوين جماعة الوفد للمطالبة باستقلال مصر أمام مؤتمر الصلح بباريس - للمشاركة من خلاله بصورة منظمة فى مجريات الأحداث التى أخذت تتوالى بصورة سريعة[١٢].

وقد كان لهيكل مواقفه البارزة التى نمت عن وطنية صادقة خلال تلك الفترة الشائكة، فعندما منعت السلطات البريطانية أعضاء الوفد المصرى من السفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس، قام بانتقاد ذلك التصرف واعتبره برهاناً على أن كذب البريطانيين ورياءهم " لم يكن قاصرا على معاملاتهم فى مستعمراتهم وفى البلاد الطامعين فيها، بل كان

---

(٩) من الكتابات التى دعا فيها لطفى السيد لمؤازرة بريطانيا مقالاً فى ١٩١٤/٨/٦ بعنوان (صدى الحرب فى مصر) وآخر فى ١٩١٤/٨/٨ بعنوان (مصر فى حال حرب).

(١٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٥٦- ٥٩ .

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٠؛ الجريدة، ٥، ١٩١٤/١٠/٦ (الحرب الحاضرة وآثارها).

(١٢) سبق الحديث فى الفصل الأول عن الحزب الديمقراطى ونشأته .

عاماً فى سياستهم"[١٣]، كما شارك مع مجموعة من المحامين فى الاحتجاج لدى السلطان فؤاد ومطالبته بالتحرك من جانبه والوقوف بجانب الأمة فى محنتها[١٤].

ولما قامت الثورة على أثر اعتقال سعد زغلول وزملائه ونفيهم إلى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩، أخذ هيكل فى تتبع أحداثها عن كثب، وقد أعلن عن دهشته لإطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على المتظاهرين بغير سبب، وقرر الإضراب عن العمل مع أقرانه من المحامين احتجاجاً على ما يحدث، وانتقد فى الوقت نفسه مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية لمواجهتهم حركة المحامين ومحاربتها، مشيراً إلى أن هؤلاء المستشارين لم يقوموا بذلك إلا طمعاً فى مراكز أعلى مما هم فيها "فرأوا أن يدوسوا عواطف البلاد تحت أقدامهم بدلاً من أن يفعلوا ما فعلته محكمة الاستئناف فى بلجيكا حين اعتدت السلطات الألمانية على القانون فى مسألة سياسية، فيوقفوا العمل ويشلوا حركة القضاء"[١٥].

وعندما قررت بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى المنفى والسماح بالسفر إلى الخارج لمن شاء من المصريين[١٦]، رأى هيكل أن بريطانيا أذعنت لطلب مصر الخاص بتقرير مصيرها، ولم يبق سوى أن يسافر أعضاء الوفد إلى فرنسا فيعرضوا ما شاءوا من المطالب على مؤتمر الصلح، ومن ثم كانت مساهمته فى نشر الدعوة داخل البلاد إلى بذل المال لمعاونة الوفد على الدعاية لقضية الوطن فى أوربا[١٧]. لكن سرعان ما يفاجأ الوفد بعد سفره من مصر ولدى وصوله إلى باريس فى ١٩ أبريل ١٩١٩ باعتراف ولسن Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر رغم إعلانه من قبل حق الشعوب فى تقرير مصيرها[١٨]، فينزعج هيكل لدى سماعه بذلك، وأخذ يتساءل قائلاً: "أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر، وهو التنكر للمبادئ أشد التنكر؟! ألا تباً للسياسة

---

(١٣) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، مجموعة أوراق عن ثورة ١٩١٩ وانطباعاته عنها، وهى بدون عنوان أو توقيع، غير أن أسلوبها يشير إلى أنها لهيكل.

(١٤) محافظ عابدين، محفظة رقم ٣٦٠ ، المسألة المصرية، مرفوع إلى عظمة سلطان مصر من المحامين المصريين ، مارس ١٩١٩ .

(١٥) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، مجموعة أوراق عن ثورة ١٩١٩ .

(١٦) محمد كامل سليم، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها،مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، مايو ١٩٧٥، ص ١١٨ .

(١٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص٨٠ ، ٨١ .

(١٨) محمد كامل سليم، المرجع المذكور، ص ١٣١ . كان ولسن قد أعلن فى ٨ يناير ١٩١٨ مبادئ أربعة عشر اعتبرها أساساً لهدنة الحرب إذا سلمت بها ألمانيا. وكان منها حق الأمم فى تقرير مصيرها. محمد كامل سليم، المرجع المذكور، ص ص ٤٥، ٤٦ . جدير بالذكر أن هيكل يشير فى مذكراته إلى أن الوفد سمع نبأ اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر وهو فى=

البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد عواطف الشعب وهى ممسكة بالأخرى سكيناً تطعن الشعب بها فى صميم قلبه، فتدمى فؤاده، وتذيب حشاشة نفسه! "[١٩]. وقد ذهب إلى أن هذا الأمر تم تدبيره من قبل أن يعين اللنبى Allenby مندوباً سامياً لبريطانيا فى مصر*، وأن الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر بريطانيا باحترامها عواطفه فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن تنفعه لأن مآله تقرر من جانب من يقررون مصائر الدول،وتحقق بالتالى ما تريد وتبلغ سياستها أغراضها[٢٠].

ومضت الأحداث فى طريقها، وجاءت لجنة ملنر Milner إلى مصر فى ٧ديسمبر ١٩١٩ لوضع النظام الدستورى الذى يصلح للبلاد فى ظل الحماية، فأخذ الشعب فى مقاطعتها تنفيذاً لما اتفق عليه من قبل مقدم اللجنة، واشترك هيكل فى ذلك، ولما اخترق الوزراء السابقون : حسين رشدى، وعدلى يكن، وعبدالخالق ثروت قرار المقاطعة وقاموا بالاتصال باللجنة، حمل هيكل عليهم وعد حديثهم إلى ملنر خروجاً على الإجماع، وقد أوضح أن مصر ليست فى حاجة إلى بريطانيا "حتى نقبل لهم فينا حكماً مادامو يأبون علينا أن نكون أحراراً، فلا أقل من أن نفعل فعل الضعيف فنقاطعهم ونقاطعهم مقاطعة تامة"[٢١].

ومع قبول الوفد للتفاوض مع بريطانيا، بعد أن أذاع ملنر بلاغه الشهير فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩[٢٢] واشتراطه - أى الوفد - فى المفاوضة أن تكون بين ندين فى حقوق المناقشة وأن يكون الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ولبريطانيا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال[٢٣]، ووصول رسالة الوفد بهذا المعنى إلى مصر، كتب هيكل مشيراً إلى أنه لا يوجد اعتدال أكثر من هذا مع البريطانيين

=مرسليا وقبل أن يصل باريس. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية،جـ١، ص ٨٢ . والواقع أن الوفد سمع بالنبأ المشار إليه بعد وصوله إلى باريس كما ذكرنا فى المتن.

(١٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٨١ .

* تم تعيين اللنبى مندوباً سامياً فوق العادة فى مصر والسودان فى ٢١ مارس ١٩١٩ . أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد جـ١، ط١، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٢٦٨ .

(٢٠) محمد حيسن هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٨١، ٨٢ .

(٢١) الأهرام، ١٨/١/١٩٢٠ (أثر أحاديث الوزراء). جدير بالذكر أن صحيفة الأهرام قد ذيلت مقال هيكل بتعليق لها نفت فيه ما يذهب إليه هيكل بخصوص خروج الوزراء المذكورين عن إجماع الأمة حيث أنهم أثبتوا لملنر أن الوفد وحده وكيل الأمة ولا يمكن التحدث إلى غيره.

(٢٢) عن هذا البلاغ انظر : عبدالرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٤٣٤، ٤٣٥ .

(٢٣) الأهرام، ١/٢/١٩٢٠ (رد الوفد المصرى بباريز على بلاغ اللورد ملنر).

إذا كانوا يريدوا بحق التعاقد مع مصر على أساس الاستقلال التـــام، وأوضـــح أن بريطانيـــا إذا رفضت هذه اليد الممدودة إليها من مصر فلن يكون ذلك إلا أصدق دليل على إصرارهـــا على إذلال المصريين واستعبادهم(٢٤).

ويستمر هيكل فى متابعته للأحـــداث وإبـــداء رأى حزبـــه - الحـــزب الديمقراطـــى المصرى- فيها، فحينما تقرر إيفاد مندوبين عن الوفد فى لندن - وكـــانت المفاوضـــات قـــد جرت فى لندن بين الوفد ولجنة ملنر نتيجة للمساعى التى بذلها عدلى يكن بين الجانبين - إلـــى مصر لأخذ رأى الأمة فى مشروع عدلى - ملنر الذى تم النقاش بشأنه(٢٥)، كتب هيكل داعيـــاً الأمة إلى النظر فيما يعرضه مندوبو الوفد عليها بحزم وثبات ورغبة فى الوصـــول لأعـــدل الحلول التى ترضى مصر وبريطانيا، وأن تتخلى فى تكوين رأيها عن أيـــة عقـــائد ســـابقة، نظرا لما يحويه المشروع من أمور دقيقة يستلزم بحثها ذلك، وإلا لحـــق الضـــرر بمصـــالح الوطن(٢٦). وقد أخذ هيكل من جانبه على أثر وصول مشروع الاتفاق إلى مصر فـــى بحثـــه ودراسته مع زملائه فى الحزب الديمقراطى(٢٧).

ويتواصل اهتمام هيكل بالقضية الوطنية وبلوغ الأمة مرادها، فعندما ظـــهر الخـــلاف بين أعضاء الوفد فى باريس - بعد انتهاء المفاوضات ومغادرتهم لندن لرفض ملـــنر الأخـــذ بالتحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع الاتفاق - حول استئناف عدلى يكـــن للمفاوضـــات على قاعدة تحقيق تحفظات لأمة دون مشاركة الوفد الذى يقتصر دوره على أن يكون رقيبـــاً فقط(٢٨)، أخذ هيكل فى توجيه الدعوة إلى الحد من الحديث عن هذا الخلاف وإشاعة وجـــوده حرصاً على وحدة الأمة المقدسة(٢٩)، ولما أعلن عدلى يكن فى برنامج وزاراته التى تشـــكلت فى ١٧ مارس ١٩٢١ للدخول فى مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية اعتزام الـــوزارة وضع الوصول إلى اتفاق يضمن استقلال مصر نصب عينيها(٣٠)، قام هيكل على أثـــر ذلـــك

---

(٢٤) المصدر نفسه، ١٩٢٠/٢/٤ (أما بعد فماذا يريد الإنكليز؟).
(٢٥) عن هذا المشروع والمحادثات التى جرت بخصوصه انظر : عبدالعظيم محمد رمضـــان، تطـــور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .
(٢٦) الأهرام، ١٩٢٠/٩/٢ (بأى روح نبحث المعاهدة).
(٢٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ١، ص ص ٩٢ ، ٩٣ .
(٢٨)عبدالعظيم محمد رمضان،تطور الحركة الوطنية فى مصر١٩١٨- ١٩٣٦،ص ص٣٠١- ٣٠٥ .
(٢٩) الأهرام، ١٨/ ١١/١٩٢٠ (الأمة لا تعرف خلافاً).
(٣٠) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ٢٢٩ .

بحث الأمة على مساندة الوزارة وتعضيدها فى المفاوضات، مشيراً إلى أهمية هذا التعضيد فى تقوية حجة المفاوض المصرى عند الإدلاء بها أمام مفاوضيه(٣١).

ويمضى هيكل فى مؤازرته لعدلى يكن، فينتقد تشدد البريطانيين معه أثناء المفاوضات التى أجراها مع كرزن وزير الخارجية البريطانية بعد سفره إلى لندن فى يولية ١٩٢١، مبينا أن المهارة البريطانية مهما قامت به فى مطاولة المصريين فلن يزيد ذلك الأخيرين إلا قوة، كما أنه يؤكد الشك الذى يساور البعض فى حسن نية البريطانيين(٣٢)، وعندما قطعت المفاوضات أشاد برئيس الوزراء المصرى لقطعه لها أمام تشبث البريطانيين بعدم تحقيق الرغبة المصرية، كما وجه سهام نقده إلى المسئولين فى الحكومة البريطانية فوصفهم بالإمعان فى سوء النية بمصر، مشيراً إلى أن ما يقدمونه إليها باليد الناعمة "إنما هو السم فى الدسم"(٣٣). وقد أوضح هيكل أن مصر لا يمكن أن تؤخذ بالعسف إن كان يظن البريطانيون أنهم قادرون على ذلك، وضرب مثلاً بالإمبراطوريات الكبيرة التى سبقت الإمبراطورية البريطانية حيث إنها انهارت وسقطت لرغبتها فى إكراه الأمم على الخضوع لها بالقسر والقوة(٣٤).

وتبلغ ثورة هيكل على البريطانيين مداها بإذاعة التبليغ البريطانى إلى السلطان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ الذى ادعت بريطانيا فيه أحقيتها فى حكم مصر(٣٥)، فأخذ هيكل يدعو إلى عدم قبول التفاوض مرة أخرى مع بريطانيا بعد أن كشف المسئولون فيها عن نياتهم الخبيثة فى مفاوضاتهم مع عدلى يكن ثم فى بلاغهم إلى السلطان.وأشار إلى أن من يتصل من المصريين بالبريطانيين بعد ذلك ليس إلا نازلاً عن مصريته، واستطرد فى غيظ شديد قائلاً: "لن يعرض أحد منا للإنكليز بخير ولا بشر،ولنلبس حقنا رداءنا، لنخلع هذه المدنية الغربية المادية الشرهة للدم شرهها للمال، ولنرجع إلى شرقيتنا المتقشفة الزاهدة، إنما هى المادة الكثيفة الثقيلة أغرق بها الغرب أرواحنا الشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدها، بل إن كسرة من قديد فى ملكوت الحرية خير من هذه الطنافس وتلك الصنوف من الطعام فى حكم المذلة"(٣٦)

---

(٣١) الأهرام، ١٩٢١/٣/٢٦ (قواعد المفاوضات الرسمية).
(٣٢) المصدر نفسه، ١٩٢١/٩/١٤ (المصالح البريطانية).
(٣٣) المصدر نفسه، ١٩٢١/١١/٢١ (قطع المفاوضة).
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) تفاصيل أخرى عما جاء بالتبليغ انظر : المقطم، ١٩٢١/١٢/٤ (ترجمة تبليغ من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١).
(٣٦) الأهرام، ١٩٢٢/١/٦ (مصر وانجلترا قوة الحق وحق القوة).

وهذا يوضح إلى أى مدى بلغ كره هيكل للبريطانيين والحضارة الغربية بوجه عام رغم انبهاره بها وبمظاهرها التى عايشها أثناء تواجده فى أوربا خلال دراسته للدكتوراه بباريس.

غير أن هيكل لم يثبت على هذا الرأى - عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا - فبمجرد إعلان الشروط التى اشترطها عبدالخالق ثروت لقبول تشكيل الوزارة والتى كان منها الدخول فى المفاوضات من جديد مع الحكومة البريطانية(٣٧)، تحول عن رأيه، فقد أعلن ثناءه على عبدالخالق ثروت لاشتراطه هذه الشروط، كما أوضح أن رغبات الأمة التى أبدتها عند عرض مشروع عدلى - ملنر عليها واضحة فيها إلى حد كبير(٣٨). وذلك يعنى ترحيب هيكل بفتح باب المفاوضات من جديد. وهذا التحول لدى هيكل إلى الاعتدال فى موقفه من القضية الوطنية فى الوقت الذى كانت فيه غالبية الأمة ساخطة على البريطانيين ولا تقبل التعامل معهم على الاطلاق*، إنما يرجع إلى حرصه على الحفاظ على مصالح أبناء طبقته، ذلك الحفاظ الذى لم يكن بالإمكان تحقيقه إلا بالتفاهم مع المحتل بشرط ألا يضر ذلك بمصالح الوطن، وهى المعادلة التى وجدها هيكل ماثلة أمامه فى شروط عبدالخالق ثروت الذى ينتمى هو الآخر إلى أبناء البيوتات الكبيرة، ومن ثم كان تأييده لتلك الشروط. فضلاً عن ذلك، فإن طريق الاعتدال المتمثل فى التفاوض مع بريطانيا كان بحق هو أقرب السبل لتحقيق الأمانى الوطنية فى ظل الظروف التى تمر بها مصر وقتذاك، يؤكد هذا أنه أصبح الطريق الوحيد الذى سلكه فيما بعد الساسة المصريون - متشددون ومعتدلون - فى سعيهم لتحقيق تلك الأمانى.

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل عن تلك الشروط انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٣٨) الأهرام، ١٩٢٢/١/٣١ (الوثائق الجديدة).

* كان الوفد المصرى - الذى كانت تؤيده غالبية الأمة - قد رأى أمام تشدد السياسة البريطانية واعتقال سعد زغلول وعدد من أعضاء الوفد ونفيهم إلى جزائر سيشيل فى أواخر ديسمبر ١٩٢١ اتباع سياسة المقاومة السلبية مع البريطانيين، وأصدر فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ قراراً بتنظيم هذه المقاومة وجعلها على نوعين هما : عدم التعاون، والمقاطعة. أما عن عدم التعاون فكان منه عدم التعاون السياسى والذى كان من أبرز مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة البريطانية قائمة. أما بالنسبة للمقاطعة فقد شملت مقاطعة كل ما يتبع بريطانيا من بنوك وسفن وتجارة وغيره. ولما كان الأمر كذلك فقد هاجم الوفد شروط عبدالخالق ثروت التى اشترطها لقبول تشكيل الوزارة وعدها خروجاً على رأى الأمة. عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٥٠ - ٥٤، ٥٩ .

على أية حال، فقد وافقت بريطانيا على ما اشترطه عبدالخالق ثروت لتشكيل الوزارة، ومن ثم كان إصدارها ما عرف فى تاريخ مصر السياسى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢[٣٩]، وعلى الرغم من رفض أغلبية الأمة لهذا التصريح، فقد أيده هيكل، وكانت حجته فى ذلك أنه رد لمصر حقوقاً مما سعت إليه كالاعتراف باستقلالها وسيادتها، وما ترتب على هذا من اعتراف الدول بها، فضلاً عن إقرار الملك فى أمره الخاص بتشكيل وزارة عبدالخالق ثروت الأولى (١ مارس - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) حق البلاد فى التمتع بنظام دستورى يكون البرلمان معه صاحب الإشراف والرقابة فى السياسة والإدارة على حكومة البلاد المسئولة أمامه[٤٠].

ولما كان الخلاف القائم حول التصريح من شأنه الإضرار بمصالح البلاد من وجهة نظر هيكل، فقد أخذ يبين السياسة الواجب اتباعها إزاء هذا التصريح، ومما ذكره فى هذا الصدد أن التصريح لا يحقق ما تسعى إليه مصر من استقلال تام نظرا للمسائل التى احتفظت بها بريطانيا لنفسها فيه، وبالتالى فإن العمل السياسى الحاسم بين البلدين لم يحدث بعد حتى يعلن عن نتيجته، وعلى ذلك فالذى يجب بحثه ليس قيمة تحقيق التصريح للأمانى الوطنية، وإنما الموقف الذى يوقف فيه المصريين بإزاء بريطانيا :" هل هو موقفنا يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حينما أعلنت الحماية، أو هو موقفنا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الذى قدم فيه سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز بك فهمى مطالب الوفد المصرى للسير ريجنالد ونجحت. أو هو يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حينما رفضت لجنة ملنر قبول التحفظات من الوفد. أو هو موقفنا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ لما نشر مشروع كرزن والمذكرة المفسرة. هل موقفنا حسب هذا التصريح هو كموقفنا فى الأيام المذكورة أو هو خير أو شر منها"[٤١]. وأشار هيكل إلى أنه جدير بالبحث أيضاً حال البريطانيين المعنوية فى هذه الظروف وحالهم بعد ذلك ومقارنة هذا بحال المصريين، ثم ينظر بعد ذلك ما يجب عمله. وقد نبه إلى ضرورة توخى الدقة والإخلاص فى البحث وتنحية روح الحزبية جانباً لتصل البلاد إلى غايتها مما تسعى إليه[٤٢].

---

(39)The Royal Institute Of International Affairs, Great Britain And Egypt 1914 – 1936, London, 1936, P. 11.

(٤٠) الأهرام، ٣/٢٧، ١٩٢٢/٤/٤ (حقيقة موقفنا).

(٤١) المصدر نفسه، ١٣ /١٩٢٢/٣ (حقيقة موقفنا).

(٤٢) المصدر نفسه.

بيد أن ذلك لم يكن يعنى رضاء هيكل رضاء تاماً بما جاء بالتصريح، فقد انتقد سياسة التردد والاضطراب البادية فيه من جانب بريطانيا، وأخذ فى سرد العديد من الأمثلة المؤيدة لذلك، مشيراً إلى أنه كان من الواجب على بريطانيا حتى تستعيد ثقتها التى أضاعتها بسبب إجراءاتها التعسفية إزاء مصر ألا تظهر بهذا المظهر وأن تقدم على إنهاء الحماية بلا تردد، وخلص إلى أنها إن كانت تريد فى الواقع إيجاد مناخ الثقة فإن ذلك لا يكون إلا بالصراحة التامة فى تنفيذ ما جاء بالتصريح تنفيذاً فعلياً وإلغاء الأحكام العرفية المقيدة لحرية البلاد(٤٣).

هكذا كان موقف هيكل من القضية الوطنية حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وهو موقف اتسم فى أول الأمر كما هو واضح بالتشدد والهجوم على السياسة البريطانية، واستمر على ذلك إلى أن قبل الوفد المصرى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا إثر إذاعة بلاغ ملنر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩، فبدأ هيكل يخفف من تشدده ويميل إلى الاعتدال شيئاً فشيئاً، لكنه سرعان ما عاد إلى موقفه الأول أمام تصلب الجانب البريطانى مع عدلى يكن فى مفاوضات عدلى - كرزن، ولم يلبث أن عاد مرة أخرى إلى اعتداله بإعلان شروط عبدالخالق ثروت لقبول تشكيل الوزارة والتى ترتب عليها صدور تصريح ٢٨ فبراير، مما كان يعنى استجابة بريطانيا لتلك الشروط. وعليه فإن التشدد والاعتدال لدى هيكل بخصوص القضية المصرية ارتبط بالموقف البريطانى منها ومدى إعراضه أو استجابته للوصول إلى حل بشأنها.

موقف هيكل من القضية الوطنية بين تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ :

كان من المعتقد - لدى التيار المعتدل - أن العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ستدخل فى إطار من التفاهم يمكن عن طريقه الوصول إلى ما يحقق مصلحة البلدين، غير أنه سرعان ما تبين خطأ هذا الاعتقاد، إذ لم تلتزم بريطانيا بما اعترفت به فى تصريحها من حقوق لمصر، فكثرت تدخلاتها فى شئون البلاد الداخلية، مما كان سبباً فى إثارة المشاعر الوطنية والاحتجاج على تلك التصرفات.

وأخذ هيكل يدلى بدلوه من موقعه كرئيس لتحرير صحيفة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين فيما يجرى من أحداث وما يعن من أمور، فحينما نشرت بعض

---

(٤٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٤/٤ (حقيقة موقفنا).

الصحف البريطانية أن لجنة الدستور خرجت عن تصريح ٢٨ فبراير بالنص فى مشروع الدستور على أن السودان جزء من المملكة المصرية وذهبت إلى ضرورة رفع كل ما يتعلق بالسودان فى الدستور من نصوص، انبرى هيكل لها، مشيراً إلى أن ما قامت به لجنة الدستور بشأن السودان لا يتعارض مع التصريح الذى احتفظت فيه بريطانيا بمسألة السودان لمفاوضات مقبلة، وأن ما حدث هو إثبات رسمى من جانب مصر للأمر الواقع يقابل الاحتفاظ رسميا من جانب بريطانيا بمسألة السودان(٤٤).

وعقب إغلاق السلطة العسكرية لمنزل سعد زغلول (بيت الأمة) فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ واعتقال العديد من الأفراد عشوائياً بسبب حوادث الاعتداء التى تكرر وقوعها على بعض البريطانيين(٤٥)، كتب هيكل مبيناً أن سياسة الشدة التى تسلكها السلطة العسكرية لا يمكن أن تقرب الثقة بين المصريين والبريطانيين، وأنما تخلق مناخاً مضطرباً فى أنحاء البلاد، كما أشار إلى أن هذه السياسة تتنافى مع القواعد الحرة التى لا يجوز الخروج عليها من غير مبرر واضح(٤٦)، وعندما نادت بعض الصحف البريطانية بتشديد وطأة الحكم العسكرى، انتقد ذلك، وأوضح أن الضغط لم يكن يوماً سبباً من أسباب التسكين، ودلل على ذلك بالحكم العرفى، فرغم استمراره تسع سنوات لم يستطع خلق مناخ الطمأنينة المطلوب(٤٧).

وبسبب تصدى حكومة السودان للمظاهرات التى قامت تعلن نعلق السودانيين بمصر(٤٨)، كان انتقاد هيكل لتلك الحكومة، وأنحى باللائمة عليها فيما وقع من مظاهرات فى ظل ما قدمته من رعاية لأحد الاجتماعات التى تقرر فيها تعلق السودان ببريطانيا والحرص على بقائه تحت سلطانها، وبين هيكل أن الأمور إن ظلت سائرة على هذا النحو فقد ينقلب الأمل بنجاح المفاوضات المنتظرة بين مصر وبريطانيا إلى سراب(٤٩).

---

(٤٤) السياسة، ١٩٢٢/١١/٣ (الدستور والسودان)، ١٩٢٢/١١/٢٦ (السودان أيضاً)، ١٩٢٢/١١/٢٩ (السودان أيضا)، ١٩٢٣/١/٢٨ (الدستور والسودان،مصر وانكلترا).

(٤٥) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤٦) السياسة، ١٩٢٣/٢/٢٨ (سياسة الشدة لا تقرب حل المسألة المصرية).

(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٣/٩ (يجب أن تحل الأزمة حلاً سلمياً).

(٤٨) محفوظات مجلس الوزراء ما بعد ١٩٢٣، محفظة رقم ٣/ب ، السودان حوادث واضطرابات سنة ١٩٢٤، رئاسة مجلس الوزراء، السودان، إحتجاجات خاصة بحوادث الاضطرابات، قرار من مجلس الشيوخ فى ٢٦ يونية ١٩٢٤ بالاحتجاج على ما تجريه السلطات البريطانية فى السودان من أعمال القمع والإرهاب.

(٤٩) السياسة، ١٩٢٤/٦/٢٦ (فى السودان).

وتأتى مسألة المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد MacDonald رئيس الوزراء البريطانى لبحث مازال معلقاً من المسائل التى احتفظت بها بريطانيا فى تصريح فبراير ١٩٢٢ لتحوز على قدر كبير من اهتمام هيكل، وهو كان من أنصار الرأى المحبذ لسلوك طريق التفاوض مع بريطانيا لبلوغ مصر حقوقها، فيشير بمناسبة سفر سعد زغلول فى أواخر يولية ١٩٢٤ لبدء هذه المحادثات معرباً عن يقينه فى بذل رئيس الوزراء المصرى قصارى جهده فى التمهيد للمفاوضات ومعالجة الأمور المعلقة بين البلدين، كما أوضح أن رفض الدعوة للمفاوضة* ليس فى صالح مصر ومعناه إعطاء الحجة لبريطانيا فى اتخاذ الخطة التى تراها ملائمة لمصلحتها فى علاقاتها مع مصر(٥٠)، وحينما أذاعت رويتر نبأ تقدم المحادثات بعد سوء التفاهم الذى كان قد حدث، أعرب هيكل عن ابتهاجه بهذا النبأ، مشيراً إلى أمله فى التوصل إلى اتفاق ينهى الاحتلال البريطانى ولا يمس بأى حال من الأحوال استقلال مصر أو وحدتها مع السودان، كما أوضح أن أى اتفاق لا يحقق ذلك سيكون نصيبه الرفض من جانب المصريين(٥١).

وتنقطع المحادثات دون أن تنتهى إلى شىء، ويأتى حادث اغتيال السير لى ستاك LeeStak سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، فيتقدم المندوب السامى البريطانى إلى سعد زغلول بإنذار من قبل الحكومة البريطانية تطالب فيه بدفع غرامة قدرها ٥٠٠ ألف جنيه، وسحب الجيش المصرى من السودان، وغير ذلك من المطالب الأخرى(٥٢). وقد أثار هذا التصرف من جانب بريطانيا هيكل الذى رأى أنه كان يجب على الحكومة البريطانية إعطاء الفرصة للحكومة المصرية كى تثبت عدم علاقتها بالحادث، وذهب إلى أن بريطانيا طالما أنها تقدمت بمطالبها على هذه الصورة فإن هذا يعنى أنها رتبت تلك المطالب على أساس أن الحكومة المصرية هى المسئولة عما وقع، كما أشار إلى أنه لو ثبت من خلال التحقيقات براءة الحكومة المصرية من الحادث ستظهر بريطانيا

---

* كان ماكدونالد قد أرسل إلى سعد زغلول برقية تهنئة يوم افتتاح البرلمان المصرى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية. عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٢٢٣ .

(٥٠) السياسة، ١٩٢٤/٧/٢٥ (المفاوضات أيضاً بمناسبة سفر سعد باشا).

(٥١) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٩/٢٩ (فى انتظار محادثات اليوم).

(٥٢) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٢٣٤، ٢٣٥؛

Hall, J.A., Britain's Foreign Policy in Egypt And Sudan 1947 – 1956, Cireat Publishing Limited, U.K., 1996, PP. 7, 8.

عندئذ أمام العالم بأنها قد استغلت الحادث واتخذته وسيلة لتحقيق أغراض استعمارية تعهدت من قبل بعدم البت فيها إلا عن طريق الاتفاق مع مصر(٥٣).

وعندما صدر الحكم فى قضية مقتل السردار فى ٧ يونية ١٩٢٥(٥٤)، أخذ هيكل فى مطالبة بريطانيا بوجوب إعادة النظر فى إنذارها الذى تقدمت به من قبل إلى الحكومة المصرية، والبدء فى ذلك بمسألتى الغرامة المالية، التى يجب إعادتها إلى مصر، والسودان بحيث يعود الحال فيه إلى ما كان عليه قبل الإنذار حتى يفصل فى أمره باتفاق جديد غير اتفاقية ١٨٩٩، وأشار إلى أن إعادة النظر فى الإنذار المذكور أمر يفيد مصر وبريطانيا معاً، حيث إنه يعد المظهر الأول من مظاهر حسن التفاهم بعد أن عكر الجو بحادث السردار(٥٥)، وكرر هيكل الطلب نفسه عندما حضر لويد Lloyd المندوب السامى الجديد إلى مصر فى أكتوبر ١٩٢٥، داعياً إلى أن يكون هو أول عمل يقوم به الممثل البريطانى عقب مجيئه وتقلده لمهام منصبه(٥٦).

وتتتابع الأحداث، وتقع الأزمة المعروفة بأزمة الجيش فى أواخر مايو وأوائل يونية ١٩٢٧، وتتلخص هذه الأزمة فى أن لجنة الحربية بمجلس النواب قامت بمناسبة عرض ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ / ١٩٢٨ المالية على المجلس بتشكيل لجنة فرعية لفحص ميزانية وزارة الحربية وبعض الأمور الأخرى المتصلة بالجيش، وقد انتهت هذه اللجنة الفرعية إلى إبداء عدة ملاحظات خاصة بإصلاح الجيش وترقيته، ومنها إلغاء منصب السردار، وتحسين أسلحة الجيش، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام - وكان بريطانياً - فى عضويته، وقدمت اللجنة تقريراً بذلك إلى لجنة الحربية، و لما علم لويد المندوب السامى البريطانى بهذا ثارت ثائرته وأبدى اعتراضه باعتبار أن الجيش داخل فى نطاق المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير وأن حالته بناء على ذلك يجب أن تبقى كما كانت قبل

---

(٥٣) السياسة، ١٩٢٤/١١/٢٣ (الحكومة البريطانية ومطالبها من مصر).
(٥٤) كوكب الشرق، ١٩٢٥/٦/٨ (حكم محكمة الجنايات فى قضية مقتل السردار السابق).
(٥٥) السياسة، ١٩٢٥/٦/١٠ (الحكم على قتلة السردار أثره الواجب بين مصر وانكلترا).
(٥٦) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١٠/٢٢ (بين مصر وانكلترا لمناسبة قدوم المندوب السامى الجديد).
كان اللنبى قد استقال من منصبه فى مايو ١٩٢٥ . عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٢٨١ .

إعلان استقلال مصر إلى أن تحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا(٥٧). ولما كان هذا من شأنه فى الواقع الاعتداء على استقلال مصر، فقد تصدى هيكل له، وكان مما ذكره أن المناقشات التى دارت بين مصر وبريطانيا عامى ١٩٢٠، ١٩٢٤ لم ترد خلالها أية إشارة إلى ما يغل يد مصر عن التصرف فى شئون جيشها، وبين أن بريطانيا لو أرادت الاحتفاظ بمسألة الجيش لأوردت بذلك نصاً صريحاً فى مشروعى اتفاق ملنر وكرزن أو تصريح ٢٨ فبراير، حيث إن هذه المسألة لا تقل أهمية عن المسائل التى وردت بشأنها نصوص، وتأسيساً على ذلك انتهى هيكل إلى أن الجيش داخل فى الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها وليس كما تدعى بريطانيا(٥٨). وعندما تقدم لويد فى ٣٠ مايو ١٩٢٧ إلى عبدالخالق ثروت رئيس الوزراء بمذكرة يطلب منه فيها الموافقة على مجموعة من الإجراءات تستهدف استمرار الإشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملاً، وإرفاق بريطانيا تلك المذكرة بتهديد عسكرى بتوجيه بعض السفن الحربية إلى المياه المصرية(٥٩)، أخذ هيكل يكشف عن نية بريطانيا الحقيقية من مسألة الجيش، فذكر أن هذه المسألة ما هى إلا ذريعة تذرعت بها بريطانيا للاعتداء على استقلال البلاد وتغيير نظام الحكم فيها(٦٠)، وذهب إلى أن بريطانيا مهما عملت لاغتصاب حقوق المصريين بالقوة فإنهم لن يسلموا يوماً بأحقيتها فى هذا الاغتصاب(٦١).

وعلى أثر التفاهم الذى ساد العلاقات بين مصر وبريطانيا ودخول عبدالخالق ثروت رئيس الوزراء فى محادثات مع الحكومة البريطانية فى لندن فى صيف ١٩٢٧ وانتظار عودته إلى مصر بعد انتهاء تلك المحادثات فى ٩ نوفمبر ١٩٢٧ لتقرير الخطة التى تتبع من أجل الدخول مع بريطانيا فى المفاوضات الرسمية ، كتب هيكل داعياً الأمة إلى الوحدة القومية والتخلى عن الجدل الذى يضر بمصلحة البلاد " يجب أن ننسى الآن كل شىء إلا هذه الوحدة المقدسة، ويجب ألا نجعل من الجدل العقيم وسيلة تفرقة وانقسام..."(٦٢)، وعندما

---

(٥٧) عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٦٢٥ . لمزيد من التفاصيل عن أزمة الجيش وتطوراتها راجع : جاد طه، بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية، العالمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١١٧ وما بعدها؛
Lloyd, L ., Egypt Since Cromer, Vol. II, London, 1934, Chaps.12, 13.

(٥٨) السياسة، ١٩٢٧/٥/٢٦ (بين مصر وانكلترا).

(٥٩) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٥/٣١ (المذكرة البريطانية) ؛ عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ص ٦٢٧، ٦٢٨ .

(٦٠) السياسة، ١٩٢٧/٥/٣١ (انكلترا والجيش المصرى، القوة لا تحيل الباطل حقاً).

(٦١) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٦/١ (الأمة اليوم كتلة واحدة للدفاع عن حقوق الوطن المقدسة).

(٦٢) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١١/١١ (بين مصر وانكلترا).

قامت بعض الصحف البريطانية - بعد استقالة عبدالخالق ثروت إثر رفض مجلس الوزراء لمشروع اتفاقه مع تشمبرلن Chamberlain وزير الخارجية البريطانية - بمناداة الرأى العلم فى بريطانيا كى يهيب بالحكومة والبرلمان بألا يجعلا من المسائل التى ليست لها الأهمية التى كانت تعطى لها عقبة فى سبيل الاتفاق بين مصر و بريطانيا ، أشار هيكل إلى اغتباط مصر بتلك الدعوة، كما أعرب عن رجائه فى إصلاح المناخ السياسى بين مصر وبريطانيا لإمكان استئناف المحادثات من أجل الوصول إلى اتفاق يحقق مطالب البلدين على قاعدة من الصداقة المتبادلة(٦٣). هكذا كان هيكل حريصا على التفاهم والاتفاق مع بريطانيا كلما هيأت الظروف لذلك.

ومن منطلق الحرص الدائب على عدم المساس باستقلال مصر وسيادتها، تصدى هيكل للتدخل البريطانى السافر فى شئون مصر الداخلية بسبب قانون الاجتماعات الذى كانت الحكومة المصرية بصدد تقديمه للبرلمان ورأت فيه بريطانيا مساسا بمسئوليتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير، ومن ثم كان إرسالها مذكرة بذلك فى ٤ مارس ١٩٢٨ إلى الحكومة المصرية مشيرة فيها إلى احتفاظها لنفسها بالحق فى اتخاذ أية إجراء ترى أن الحالة تقتضيه(٦٤)، وقد أشار هيكل إلى أن هذا التصرف من جانب بريطانيا لا يتفق مع تحفظات التصريح المذكور كما يقال، إذ إن هذه التحفظات لم تجعل لبريطانيا أى حق فى اعتراض البرلمان فى سن أى قانون، وأوضح أن تلك التحفظات لو كانت قد أباحت لبريطانيا هذا الحق بالفعل لترتب على ذلك الإشارة إليه فى نص الدستور، ولما قبلت بريطانيا صدوره، ذلك الذى جعل للهيئة التشريعية الحق المطلق فى إصدار جميع القوانين وفى الرقابة على الهيئة التنفيذية بحيث لا يمكن لأية سلطة أخرى التداخل فيها، وعليه فليس لبريطانيا الحق فى التدخل باسم تصريح ٢٨ فبراير أو غيره لشل عمل البرلمان(٦٥)، وقد بين هيكل أن مما يؤكد قوله ما جاء فى التبليغ البريطانى بتصريح فبراير إلى السلطان، إذ اعترفت فيه بريطانيا بعدم أحقيتها فى التدخل(٦٦).

وإزاء تأزم الموقف بين النحاس رئيس الوزراء وبريطانيا بسبب القانون المشار إليه وانعكاس أصداء ذلك على الصحافة البريطانية التى أخذت فى توجيه نقدها اللاذع لمصر،

---

(٦٣) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٣/٢٢ (الجو السياسى بين مصر وانجلترا).

(٦٤) سبق أن تعرضنا فى الفصل الثانى من الدراسة ص ص ٤٠، ٤٢ لقانون الاجتماعات وما أثاره من أزمة فى العلاقات بين مصر وبريطانيا.

(٦٥) السياسة، ١٩٢٨/٤/٨ (موقف مصر وانكلترا).

(٦٦) المصدر نفسه،١٩٢٨/٤/٩ (تصريح ٢٨ فبراير لا يبيح لانكلترا التدخل فى التشريع المصرى).

وكذلك مجلس اللوردات البريطانى الذى تناول القضية المصرية بهدف ظهور الأحزاب البريطانية كتلة واحدة فى تأييد السياسة البريطانية بشأنها، رأى هيكل إزاء هذا عدم إمكانية استمرار الوضع معلقا بين مصر وبريطانيا حتى ولو أمكن إيجاد حل لأزمة قانون الاجتماعات، إذ إن هذا التعليق من شأنه إيجاد أزمات جديدة، ومن ثم كان توجيهه الدعوة للحكومة بوضع مشروع للاتفاق بين مصر وبريطانيا بحيث يكون متفقاً مع الاستقلال وكفيلاً فى ذات الوقت بضمان المصالح التى ترى بريطانيا ضرورة ضمانها بما لا يتنافى مع استقلال البلاد، وقد أوضح أن الاتفاق سواء تم بعد ذلك أم لم يتم فإن الحالة المعلقة ستنتهى وتقف كل أمة بإزاء الأخرى موقفاً محدداً، أما بقاء الحالة على ما هى عليه فلن يكون من وراء ذلك سوى شل حركة التشريع فى مصر وتوقف الهيئة التنفيذية عن متابعة عملها[٦٧]. غير أن ذلك لم يمنع هيكل من توجيه اللوم للحكومة البريطانية بسبب اللهجة الشديدة التى ردت بها على مذكرة النحاس فى ٢ مايو ١٩٢٨ إلى المندوب السامى يبلغه فيها بتأجيل الحكومة المصرية للمناقشات فى مشروع القانون موضع الاعتراض إلى دور الانعقاد المقبل حلاً للأزمة[٦٨].

وبسبب هذا التدخل البريطانى بين آن وآخر فى شئون مصر الداخلية باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، طالب هيكل النحاس بوجوب العودة إلى السعى للالتحاق بعصبة الأمم*، فلا تبقى البلاد معرضة للتحكم من جانب بريطانيا باسم التحفظات، هذا إلى جانب ما يحققه ذلك الانضمام من فائدة لمصر بخصوص مسألة الامتيازات الأجنبية؛ إذ سيقف إلى جانبها عدد كبير من دول العصبة يؤيدها فى وجهة نظرها فى حالة حدوث خلاف بينها وغيرها من الدول ذوات الامتيازات[٦٩]. وقد حظيت هذه المسألة - مسألة الامتيازات الأجنبية - بقدر

---

(٦٧) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٤/٢٣ (الموقف السياسى : هل يمكن اتقاء أزمة بين مصر وانكلترا؟)، ١٩٢٨/٤/٢٩ (انكلترا بإزاء مصر).

(٦٨) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٥/٤ (الصحف الأجنبية ورد الحكومة البريطانية الأخير). جدير بالذكر أنه رغم اللهجة الشديدة التى رد بها المندوب السامى البريطانى على مذكرة النحاس فإنه قد سلم بما جاء فى تلك المذكرة واعتبره نهاية الأزمة.

* كان هناك العديد من المحاولات السابقة التى بذلت لانضمام مصر إلى عصبة الأمم وذلك فى عهد وزارات : عبدالخالق ثروت الأولى (١ مارس - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢)، وعدلى يكن الثانية (٧ يونية١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧)، وعبدالخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨). السياسة، ١٩٢٨/٥/٦ (مصر وعصبة الأمم).

(٦٩) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٥/٧ (طلب الالتحاق بعصبة الأمم ينتهى موعده العادى فى ٤ يونية المقبل).

كبير من اهتمام هيكل وتفكيره،وهو ما لاحظناه فى مطالبته المستمرة للحكومات التى تعاقبت على كراسى الحكم بالعمل على إلغائها(٧٠).

وعقب إقالة الوزارة النحاسية فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ وقع الاختيار على محمد محمود لتشكيل الوزارة، وأثناء تواجده فى لندن صيف ١٩٢٩ لحضور حفل تقليده الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد أبلغته وزارة الخارجية البريطانية برغبتها فى إجراء محادثات معه فى المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا، ولما كان هيكل متواجداً هو الآخر وقتذاك بلندن، فقد عرض عليه محمد محمود العرض البريطانى مشيراً إلى خشيته من أن تنتهى محادثاته إلى استقالة وزارته، غير أن هيكل لم يتردد وأشار عليه بالقبول أياً كانت النتائج التى تترتب عليه، معللاً أنها فرصة : " تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه، فإن أنت لم تنتهزها فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة، فإذا طلب إليك الملك أن تفاوض لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيساً للوزارة. هذا إلى أنك إذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه كان ذلك فخراً لك لا ينساه منصف، فإن أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة كان ذلك عملاً وطنياً يحفظه لك التاريخ"(٧١). ولم يكد يمر على هذا الحديث ثلاثة أيام إلا وكان محمد محمود قد بدأ محادثاته مع هندرسون Henderson وزير الخارجية البريطانية، وظل هيكل على اتصال برئيس الوزراء الذى كان يستأنس برأيه فيما يتوصل إليه من محادثاته(٧٢).

وبعد انتهاء محمد محمود من محادثاته وعودته إلى مصر فى أغسطس ١٩٢٩ لعرض ما توصل إليه مع الحكومة البريطانية على الأمة المصرية وأخذ رأيها فيه، أخذ هيكل يروج لمشروع الاتفاق ويدافع عنه ضد معارضيه، فكذب ما ذهب إليه خصوم الوزارة من أنه مقترحات بريطانية سلمت إلى رئيس الوزراء لإبداء رأى الأمة فيها، مشيراً إلى أن ما يعرضه محمد محمود ختام مباحثه ترى الحكومة البريطانية أنه غاية ما يمكن الوصول إليه من جانبها، كما حذر مما سوف يترتب على رفضه من ضرر جسيم يلحق بمصر حيث إن الحكومة البريطانية سترى الالتجاء إلى سياسة أخرى غير سياسة الاتفاق بعد ما تجده

---

(٧٠) السياسة، ١٩٢٧/٢/٢٧ (الامتيازات الأجنبية وجوب الجد فى سبيل تخفيفها)، ١٩٢٧/٣/٣ (المطالبة بإلغاء الامتيازات ليس حملة عدائية ضد الأجانب)، ١٩٢٨/٣/٣ (الامتيازات الأجنبية)، ١٩٣٦/٦/١٧ (وجوب المسارعة إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية المالية).

(٧١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٤٩، ٢٥٠ .

(٧٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

من فشل هذه السياسة الأخيرة[٧٣]. وواضح أن هذا التحذير لا يخلو من مبالغة أراد بها هيكل دفع الأمة إلى قبول مشروع الاتفاق.

وقد حدث بعد استقالة الوزارة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ أن فسرت بعض نصوص مشروع الاتفاق فى البرلمان البريطانى بما يتنافى وتفسير محمد محمود لها، وهو أنها تحفظ لمصر استقلالها دون أى مساس به، فمثلاً بالنسبة للنص الخاص بحماية الأجانب فى مصر، أرواحهم وأموالهم، أشار اللورد بارمور Parmoor فى مجلس اللوردات إلى أن الحكومة المصرية إذا لم تقم بالوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بحماية الأجانب كان ذلك إخلالاً بشروط المعاهدة يحتم على بريطانيا التداخل حتى تقوم الحكومة المصرية بما التزمت به[٧٤]، أما اتفاق محمد محمود فهو يجعل الحكومة المصرية وحدها المسئولة عن حماية الأجانب دون مشاركة بريطانيا. ولما كان ذلك - ما أشار إليه بارمور - مخالفاً للواقع، فقد تصدى له هيكل - كان هذا بعد أن بدأت المفاوضات فى لندن بين وفد مصر برئاسة النحاس والمسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية فى آخر مارس ١٩٣٠ - مبيناً رفض مصر لما يذهب إليه أعضاء البرلمان البريطانى من تأويل بشأن مشروع اتفاق محمد محمود - هندرسون، كما أوضح أن بقاء نصوص هذا المشروع من غير تعديل يزيل ما أدخل عليها من تفسيرات من شأنه إفساد المعنى الذى رتب عليه أكثر المصريين اعتدالاً قبول مشروع أغسطس ١٩٢٩، ولفت هيكل النظر إلى أن التسليم بتلك التفسيرات يجعل مركز الحكومة المصرية بعد المعاهدة أدق مما هو عليه قبلها؛ لأن التسليم بتدخل بريطانيا يكون قائماً فى هذه الحالة على التعاقد لا على تحفظ من جانب واحد بحالة معلقة ليس لها من القانون الدولى مبرر[٧٥].

وبصفة عامة، فقد قطعت مفاوضات النحاس - هندرسون فى ٨ مايو ١٩٣٠ لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، وسقطت حكومته فى ١٩ يونية من العام نفسه، وخلفه فى الحكم إسماعيل صدقى، وحدث ما حدث من الأزمة الدستورية التى سبقت إلغاء إسماعيل صدقى لدستور ١٩٢٣، والتى أدت إلى وقوع الأحداث الدموية بالبلاد على ما هو معروف[٧٦]، مما كان سبباً فى إنذار بريطانيا بالتدخل بحجة المحافظة على أرواح الأجانب،

---

(٧٣) السياسة، ١٩٢٩/٨/٢٧ (مشروع المعاهدة ختام مفاوضة نهائية).

(٧٤) راجع :

Parliamentary Debates, House Of Lords, Vol. LXXV, Dec. 11, 1929, PP. 1155, 1156.

(٧٥) السياسة، ١٩٣٠/٤/٢ (المعاهدة المصرية الانكليزية الحد الأدنى لما يرضى به أشد المصريين اعتدالاً).

(٧٦) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ص ١٢٠ - ١٣٧.

وإصدار الأوامر إلى سفينتين حربيتين بالسير إلى مياه الإسكندرية من أجل هذا الغرض(٧٧)، وقد أخذت الصحف البريطانية فى الحديث وقتذاك عن أزمة مصر الدستورية وواجب الحكومة البريطانية إزاءها، وهنا انبرى هيكل لتلك الصحف مشيراً إلى أن الدستور المصرى ليس منحة من بريطانيا فلا دخل لها فيه، وأن مصر هى التى وضعته فتعرف كيف تدافع عنه، كما انتقد إرسال بريطانيا لسفينتيها الحربيتين إلى الإسكندرية، مبيناً أن الحكومة المصرية قادرة على القيام وحدها بالدفاع عن أرواح الأجانب وأملاكهم(٧٨).

ولما كان المسئولون فى الحكومة البريطانية قد أعلنوا مرة بعد أخرى حيادهم إزاء الحالة الداخلية بمصر وانقلاب اسماعيل صدقى على الدستور* مع أنهم كانوا السند الحقيقى لصدقى والمحرضين له، فقد كتب هيكل يهاجم هذا الحياد مبيناً أنه لا يتفق مع ما يقوم به الموظفون البريطانيون، سواء فى البوليس أو الجيش، من قمع المظاهرات المعارضة للحكومة(٧٩)، وأشار إلى أن كلمة الحياد التى تعلن عنها بريطانيا ليس لها فى ظل الوضع القائم إلا معنى واحد، وهو أن بريطانيا تريد ألا تحتمل بصفة مباشرة تبعة ما يقع فى مصر، وإن كانت لا تأبى عند الضرورة أن تؤيده كما لا تأبى عند الضرورة أن تعلن عدم الرضا عنه(٨٠)، وخلص هيكل إلى أن بريطانيا إن كانت تريد إيجاد مناخ سياسى خاص لفرض نفوذها على مصر فهى فى غنى عن "اللف والدوران"،ويومئذ يقدر المصريون الواجب عليهم بإزاء الوطن وما يفرضه هذا الواجب من تضحيات(٨١).

---

(77) F.O. 407/212,No. 34, Hend to Loraine, July 16, 1930, Tel. No. 237; Zayied, M. Y., O P. Cit, P. 138.

(٧٨) السياسة، ١٩٣٠/٧/٢٨ (لهجة جارحة لكرامة مصر، بعض الصحف الانكليزية والدستور المصرى).

* كان ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى قد صرح فى ١٦ يولية ١٩٣٠ بمجلس العموم بتصريح عن الحالة فى مصر وقتذاك أشار فيه إلى حياد الحكومة البريطانية إزاء تلك الحالة. ولما سئل هندرسون وزير الخارجية فى ٣ نوفمبر ١٩٣٠ بنفس المجلس عن موقف الحكومة من تغيير إسماعيل صدقى للدستور وقانون الانتخاب أجاب بأن الموقف لا يزال كما حدده ماكدونالد فى بيانه بالمجلس بتاريخ ١٦ يولية ١٩٣٠. Parliamentary Debates, House Of Commons, Vol. 241,July 16, 1930, PP.1284, 1285.;Vol. 244, Nov. 3, 1930, P. 462.

(٧٩) السياسة، ١٩٣٠/١١/٢ (يجب أن يكون حياد انكلترا دقيقاً)؛ ١٩٣٠/١١/٥ (الحكومة البريطانية والانقلاب الدستورى لمناسبة تصريح المستر هندرسون).

(٨٠) محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان،المرجع المذكور،ص ١٣٢.

(٨١) السياسة، ١٩٣٠/١١/٥ (أزمات الدستورالمصرى وموقف انكلترا منها خلال الست سنوات الماضية).

وينتهى حكم إسماعيل صدقى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣، ويُلغى الدستور الذى جاء به فى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤، لكن دون إعادة دستور ١٩٢٣، ويستمر التدخل البريطانى فى شئون البلاد، فيزداد الغضب الشعبى ويبلغ ذروته على أثر تصريح هور Hoar وزير الخارجية البريطانية فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت فى شأن الدستورالمصرى نصحت بعدم إعادته سواء كان دستور ١٩٢٣ أم دستور ١٩٣٠[٨٢]. وقد علق هيكل من جانبه على هذا التصريح قائلاً: "أليس هذا رجوعاً بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها، أليس هذا يردنا إلى مثل عهدنا مع انجلترا قبل إعلان استقلال مصر، وقبل الحرب العالمية الأولى حين كانت انجلترا هى التى توافق أولا توافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر؟"[٨٣]، ودعا هيكل إزاء هذا الوضع الشاذ إلى ضرورة مقاومته بكل قوة وعدم السكوت عليه[٨٤]. هذا وقد أبدى عطفه على حوادث الطلبة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ والتى قامت على أثر التصريح المذكور، وألقى بتبعة ما سقط خلالها من شهداء على توفيق نسيم وذلك بسبب سياسة الخداع التى سار عليها منذ توليه الحكم بالاتفاق مع البريطانيين بشأن إعادة دستور ١٩٢٣، تلك السياسة التى كشف عنها تصريح وزير الخارجية البريطانية[٨٥].

وأمام ضغط الأحداث واضطراب الأحوال الداخلية للبلاد تشكلت الجبهة الوطنية (١٢ ديسمبر ١٩٣٥) من الأحزاب جميعها ومن المستقلين على أساس إعادة دستور ١٩٢٣ والعمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ ، واختيرت لجنة تحرير - كان هيكل أحد أعضائها - لوضع صيغة كتابين يرفع أحدهما إلى الملك لإعادة الدستور، ويبلغ الثانى إلى المندوب السامى البريطانى لتوقيع المعاهدة[٨٦].

---

(٨٢) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، جـ٢، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د.ت، ص ٧٢؛ ماريوس كامل ديب، المرجع المذكور، ص ١٧٥ .

(٨٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية،جـ١، ص ٣١٤ .

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) السياسة، ١٩٣٥/١١/١٧ (الحوادث الأخيرة المحزنة تقع تبعتها على سياسة الخداع)، ١٩٣٥/١٢/٨ (يوم الشهداء وزره على نسيم باشا).

(٨٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسية المصرية، جـ١، ص ٣١٨؛ عبدالرحمن الرافعى، مذكراتى، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

وجاء الرد البريطانى فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ على كتاب الجبهة الوطنية بفتح باب المفاوضة من جديد، واستجابت الجبهة، رغم مخالفة ذلك لرغبتها فى التوقيع على معاهدة طبقا لمشروع اتفاق ١٩٣٠ دون الدخول فى مفاوضات، وتشكل وفد المفاوضة المصرى فى ١٣ فبراير ١٩٣٦[٨٧]، وبدأت المفاوضات، وأخذ هيكل فى تتبعها والإدلاء برأيه فيما يجرى التفاوض بشأنه من مسائل، فحينما تم التوقيع على الاتفاق العسكرى فى ٢٤ يوليو ١٩٣٦، كتب مشيراً إلى مساس هذا الاتفاق باستقلال مصر وسيادتها، ومضى فى إبراز ما يحتويه من أوجه النقص، فذكر أن المشروعات السابقة ابتداء من مشروع ملنر عام ١٩٢٠ وحتى مشروع النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ تتحدث عن محالفة مصر وبريطانيا وتنص على حدود ما تلتزم به الأولى إزاء الثانية فى مسألة المحالفة، تلك الحدود التى تتمثل فى أن تقدم مصر التسهيلات داخل حدودها لحليفتها، فتستعمل بريطانيا الموانى والمطارات وطرق المواصلات المصرية وذلك فى حالتين هما : حالة الحرب، وحالة خطر الحرب الداهم. أما فى الاتفاق الأخير (يولية ١٩٣٦) فقد أضيفت حالة جديدة تبيح لبريطانيا إرسال ما تشاء من قوات إلى مصر واستعمال الموانى والمطارات وطرق المواصلات المصرية للأغراض الحربية، وهذه الحالة هى حالة الاستعجال الناشئة عن مشكلة دولية متوقعة، والحالات الدولية التى ينشأ عنها توقع الاستعجال كثيرة لا تدخل فى حصر، وأضاف أن الأخطر من ذلك أن هذه الحالة الجديدة ليست مؤقتة بالمدة التى يمكن بعدها الدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى المعاهدة، ذلك أن المادة التى تشير إليها من المواد التى نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن يمس التعديل المبادئ المقررة بها[٨٨].

وثانى أوجه النقص التى أشار إليها هيكل هو أن الاتفاق نص على أمر لم يكن له نظير قط فى أى مشروع سبقه، وهو تعهد مصر بأن تنشئ طرقاً حربية تبلغ العشرة، وتتعهد بصيانتها لتكون صالحة للأغراض الحربية على سبيل الدوام بحيث تحتمل سير الدبابات والحمولات الثقيلة ، وهذا التعهد إلى جانب ما يحمله لمصر من تكاليف باهظة فإنه مضيع لاستقلالها وسيادتها جاعل إياها فى مركز دون مركز الدول المحمية[٨٩].

---

(٨٧) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ١٩٠ . تشكل وفد المفاوضة من مصطفى النحاس رئيساً، ومحمد محمود ، وإسماعيل صدقى،وعبدالفتاح يحيى، وواصف بطرس غالى، وأحمد ماهر، وعلى الشمسى، وعثمان محرم، ومحمد حلمى عيسى، ومكرم عبيد، وحافظ عفيفى، ومحمود فهمى النقراشى، وأحمد حمدى سيف النصر أعضاء. عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ٢٤ .

(٨٨) السياسة، ١٩٣٦/٧/٢٦ (الاتفاق العسكرى بين مصر وانجلترا بعض أوجه الاعتراض عليه).

(٨٩) المصدر نفسه.

ومن أوجه النقص الأخرى التى أبرزها هيكل فى الاتفاق مسألة الطيران، فقد أوضح أن النصوص التى وردت عن هذه المسألة تجعل الاحتلال البريطانى الجوى لمصر مشروعاً، وذلك بما نُص عليه من تعهد مصر بإنشاء مطارات برية ومائية لحاجة الطيران فى جميع البلاد، وأن يكون لقوات الطيران البريطانية الحق فى أن تطلب إلى الحكومة المصرية إنشاء مطارات برية أو مائية جديدة كما أثبتت التجارب الحاجة إلى هذه المطارات، وأن تطير فى أمر تدريبها حيث تشاء، على أن تطير عادة فوق الصحراء وأن تطير فوق الأراضى المنزرعة عند الضرورة(٩٠).

وكان آخر ما تعرض له هيكل من أوجه النقص فى الاتفاق مسألة بناء الثكنات ومدى الأراضى التى يكون فيها تدريب الجنود البريطانيين المقيمين بهذه الثكنات، فقد كان بناء الثكنات موكولاً لمصر فى المشروعات الماضية، على أن تكون هذه الثكنات على نمط الثكنات الموجودة بالقاهرة والإسكندرية حيث يقيم جيش الاحتلال، أما فى الاتفاق الأخير فقد نص على أن تقوم مصر بالبناء مع إشراف بريطانيا معها على التنفيذ، وأن يكون لبريطانيا حق التعديل فى تصميمات البناء حسب مقتضيات الأحوال. أما النفقات التى كانت محددة بعشرة آلاف جنيه تتحمل منها بريطانيا الربع فى حالة قيام مصر بالبناء فقد تركت موضع مناقصة فى المستقبل. وبخصوص مدى المناورات التى تقوم بها الجنود التى تعسكر فى هذه الثكنات فبعد أن كان محصوراً فى المشروعات السابقة على منطقة الثكنات أصبح حسب الاتفاق الأخير يتناول أراضى الصحراء فى شبه جزيرة سيناء كلها وفى أراضى مصر غرب القنال فى مثلث رأسه القنطرة شمالاً ويصل جنوباً إلى ألماظة، ويشتمل المنطقة المحصورة بين القنال وخط القنطرة - ألماظة فى الصحراء(٩١).

لكن من الجدير بالملاحظة أن هيكل رغم ما أخذه على الاتفاق وأشار إليه من مساسه باستقلال البلاد وسيادتها فإنه لم يكن رافضاً له فى الأساس، الدليل على ذلك تأييده لمشورة عبدالعزيز فهمى إلى محمد محمود - عضو وفد المفاوضة والذى اعترض على النقطة الخاصة بالحالة الجديدة فى الاتفاق التى أشرنا إليها سلفاً، وذهب إلى ضرورة قطع المفاوضة - بأن يتمسك بإلغاء مسألة الامتيازات الأجنبية إلغاء تاماً والنص على ذلك

---

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه.

فى صلب المعاهدة، فإن حصل على هذه الترضية كان كسباً لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى الحالة الجديدة التى وردت بالاتفاق(٩٢).

ومن المسائل الأخرى التى تناولها هيكل فى كتاباته وكانت محل مفاوضة بين الجانبين المصرى والبريطانى موضوع السودان، فقد أشار إلى أن هناك أربع مسائل يجب وضعها موضع الاعتبار فى المحادثات الجارية فى هذا الموضوع، أولاها : مسألة قيادة الجيش المصرى الذى يذهب إلى السودان *، وكانت وجهة نظر هيكل أن تكون هذه القيادة لقائد مصرى.

وثانيتها : مبلغ الـ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه الذى تدفعه مصر إلى السودان منذ علم ١٩٢٥ بعد أن جلا الجيش المصرى عنه تنفيذاً للإنذار البريطانى فى نوفمبر ١٩٢٤ . ذكر هيكل أن هذا المبلغ قبلت مصر دفعه مقابل استعداد قوات الدفاع السودانية لحماية حدودها الجنوبية وحماية حقوقها فى السودان، فإذا تقرر عودة الجيش المصرى إلى السودان فلا محل إذن لاستمرار مصر فى دفع هذا المبلغ حيث يزول السبب الذى استند إليه فى تكليفها بالدفع.

وثالثتها : مسألة الديون التى لمصر على السودان ** والتى تزيد على خمسة عشر مليوناً من الجنيهات، رأى هيكل أنه يجب بحث أمر هذه المسألة والانتهاء إلى رأى بشأنها.

ورابعها : أن يكون الاتفاق بشأن السودان ملحوظاً فيه تقدم السودان ورخاؤه واعتباره صاحب حق فى الحياة وليس مستعمرة لبريطانيا ولا لمصر، وقد بين هيكل أن هذه المسألة إن لم يتم تناولها بكل عناية تعرض كل اتفاق خاص بالسودان إلى أن يأتى بنتائج تتنافى مع الغرض الذى يعقد من أجله(٩٣).

أيضاً من المسائل الأخرى التى أدلى هيكل بدلوه فيها مسألة الامتيازات الأجنبية وذلك لمناسبة نظرها فى ١٣ أغسطس ١٩٣٦، فقد رأى ضرورة إلغاء هذه الامتيازات(٩٤)،

---

(٩٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص٣٣٨ ، ٣٣٩؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ١٩٥ .

* كان الجيش المصرى قد جلا عن السودان فى أواخر عام ١٩٢٤ تنفيذاً للإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية فى نوفمبر ١٩٢٤ .

** هى ديون اقترضها السودان من مصر لتنمية موارده.

(٩٣) السياسة، ١٩٣٦/٧/٢٨ (مسألة السودان فى المحادثات المصرية البريطانية).

(٩٤)المصدر نفسه، ١٩٣٦/٨/٣ (الامتيازات الأجنبية فى مفاوضات مصر وإنجلترا).

ولما انتهت المفاوضات بشأنها إلى بقاء المحاكم المختلطة فترة أخرى من الزمن، أشار إلى أن بقاء تلك المحاكم والامتيازات الأجنبية مع رغبة مصر فى إلغائها لا يتسق مع إقامة العلاقات بين مصر وبريطانيا على قاعدة الصداقة والمحالفة، بل إن معاهدة من هذا النوع تجمع بين نقيضين لا سبيل إلى الجمع بينهما فى سياسة تقوم على أساس من الصداقة وتسمية الأمور بأسمائها(٩٥).

على أية حال، فقد انتهت المفاوضات، ووقع مشروع المعاهدة بلندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦(٩٦)، وبدأ حزب الأحرار الدستوريين كغيره من الأحزاب فى دراسته لإبداء الرأى فيه، فعارضه هيكل وشن حملة عليه، واختلف بسبب ذلك مع رئيس الحزب محمد محمود المؤيد للمشروع، ووصل الأمر إلى حد الأزمة مما دفع هيكل إلى التخلى عن الإشراف على صحيفة السياسة لسان حال الحزب(٩٧).

وفى مجلس الشيوخ حينما سئل هيكل أمؤيد أم معارض للمعاهدة أجاب بأنه لا يعرف إن كان مؤيداً أو معارضاً، ولما أعاد الرئيس سؤاله ذكر هيكل أن المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييد أو معارضة(٩٨)، وأخذ بعد ذلك فى شرح وجهة نظره فى المعاهدة، فذكر أنها وصفت بأنها وثيقة الشرف والاستقلال، ووصفت بأنها تصحح مركز مصر الدولى، كما وصفت بأنها تصحح مركز بريطانيا فى مصر وتجعله مشروعاً، وفى رأيه أن المعاهدة إنما هى صلح على الاستقلال والاحتلال معاً، وعلى مركز مصر الدولى، وعلى مركز بريطانيا فى مصر، وأوضح ذلك فأشار إلى أنها لو كانت تنظيماً نهائياً للاحتلال لما كان لإعادة النظر فيها موضع، ولو أنها كانت استقلالاً لكان الأمر كذلك على سواء، وهذا يجعل مركز مصر الدولى عرضة للتغيير فى أى وقت، كما أشار أيضاً إلى أن المادة الثانية تبيح لبريطانيا وضع جيش لها على قناة السويس يتعاون مع الجيش المصرى وتكون له

---

(٩٥) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٨/١٢ (التحالف وبقاء الامتيازات الأجنبية تناقض يأباه العقل ولا تقره مصر).

(٩٦) مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٣٧، ص ٥ .

(٩٧) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ١٤١، ١٩٤؛ عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر، جـ٣، ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، الهيئة لمصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٤٥ .

(٩٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، الجلسة الرابعة، ١٩٣٦/١١/١٦، ص ٢٠ .

أولويته فى الدفاع عن سلامتها وحرية الملاحة فيها، فإذا أصبح الجيش المصرى قادراً بمفرده على أداء هذه المهمة باتفاق الطرفين أو بالتحكيم بينهما لم يبق لوجود القوات البريطانية ضرورة، وهذا صلح على الاحتلال والاستقلال(٩٩).

وبين هيكل أنه لكى يتضح هل مصر كاسبة أو خاسرة فى وثيقة هذا الصلح يلزم البحث فى أمرين :الأول أى النظريتين تحققت فى المعاهدة، نظرية مصر أم نظرية بريطانيا؟، والثانى : ما النتائج العملية للمعاهدة بالنسبة لمصر؟ أما عن الأمر الأول فقد ذكر أن المعاهدة سجلت النظرتين المصرية والبريطانية، لكنها سجلت نظرية مصر تسجيلاً نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود. وعلى العكس من ذلك نظرية بريطانيا، فقد سجلت تسجيلاً عمليا دون الحرص على الأساس النظرى، وضرب هيكل العديد من الأمثلة الدالة على ذلك، منها مثلاً:

- النص على أن لمصر الحق فى إنشاء جيش كما تشاء. فيرى هيكل أن هذا الجيش ليس رجالا فقط، بل رجال وأسلحة وذخائر، والأسلحة والذخائر تمون بريطانيا بها مصر كما فى المعاهدة؛ فإذا حدث أن تباطأت فى إرسال ذلك التموين ونفدت ذخيرة الجيش المصرى فإنه فى هذه الحالة سيصير " فرق رياضيين".
- نصت المادة "١٢" من المعاهدة على حق مصر وحدها فى تولى حماية أرواح الأجانب وأموالهم ثم أضافت أن الحكومة المصرية هى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذه الصدد. فهذه الإضافة وضعت بها بريطانيا نفسها محل الدول كلها بالنسبة للرعايا المقيمين بمصر، وبالتالى هى التى تتدخل باسمهم لدى الحكومة المصرية ويصبح على مصر أن تؤدى إليها الحساب(١٠٠).

غير أن هيكل لم ينكر أن هناك بعض الفوائد التى تحققت لمصر كما فى مسألة الامتيازات، إذ إن ما حدث من التغيير فيها يجعلها أحسن بكثير مما كانت فى المشروعات السابقة. وكذا مسألة السودان التى روعى فيها هى الأخرى مقتضيات الظروف الحاضرة، وإن كان قد أشار إلى اعتقاده أن النصوص التى وضعت قابلة للتمدد إلى حيث تجعله عند الضرورة بريطانياً محضاً أو سودانياً خالصاً، لكنها لا تجعله قط مصرياً(١٠١). وهو ما حاولت بريطانيا تحقيقه بالفعل فيما بعد عن طريق ما عرف بمشروعات السودنة.

---

(٩٩) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ١٩٣٦/١١/١٨، ص ٧٨ .
(١٠٠) المصدر نفسه، ص ص ٨٣، ٨٥ .
(١٠١) المصدر نفسه، ص ٨٥ .

أما الأمر الثانى وهو النتائج العملية للمعاهدة بالنسبة لمصر، أشار هيكل إلى أن من هذه النتائج أن تشترك مصر فى الحرب اشتراكاً فعلياً كلما كانت بريطانيا طرفاً فيها فتحرم بذلك من الحياد الذى كانت تتمتع به فى الحرب العالمية الأولى*، كما أنها سوف تتحمل مئات الألوف من القتلى فى الحرب المنتظرة إلى جانب ما ستنفقه من مبالغ مالية طائلة(١٠٢).

وذهب هيكل فى شرحه إلى أن بريطانيا إن كانت قد هددت بطريقة أو بأخرى بالتدخل فى شئون مصر الداخلية إذا لم تقبل المعاهدة، فإنه من جانبه لا يرى فى المعاهدة ضمانا لشىء فى المستقبل ولا يرى أنها تمنع من تدخل بريطانيا باسم حيادها فى شئون مصر الداخلية كما فعلت من قبل، وأشار إلى أنه يعتقد أن الفرق بين القبول والرفض بالنسبة لنظام مصر الداخلى فرق زمن ومجهود جاد من جانب مصر، فإذا كان الأمر كذلك وجب على المصريين النظر فى قبول المعاهدة أو رفضها إلى مقياس غير المقياس الداخلى، وهو ما يصورونه لسياستهم فى المستقبل " فهل نحن نريد أن نكون دولة تعمل لمجدها ويكون لها فى ذلك ما للدول من حرية فى العمل حسب مقتضيات الظروف وأحوال الوقت؟ وهل نريد أن نفكر فى سياسة شرقية أو عربية أو إسلامية تصل بيننا وبين الدول التى تجاورنا وتنظم صلاتنا جميعا تنظيم الدول الأوربية لصلاتها بعضها ببعض؟ أم أننا نريد أن نكتفى بتنظيم أمورنا الداخلية رويدا رويداً... تاركين سياستنا الدولية لإنجلترا مكتفين برقعة الوطن الضيقة التى نعيش فيها ناسين أن العلم والصناعة قد وصلا بين أجزاء الأرض المختلفة بأوثق الصلات؟"(١٠٣).

وانتهى هيكل من شرحه وتحليله إلى أن المعاهدة لا تحقق الاستقلال التام ولا تجعل مصر تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة " الدومينون"، ثم قال فى النهاية : "إن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر"(١٠٤).

---

* يلاحظ أن مصر لم تتمتع بالحياد فى الحرب العالمية الأولى سوى فترة بسيطة مع بداية الحرب، سرعان ما عملت بعدها بجانب بريطانيا. ومن ثم فإن ما يذهب إليه هيكل من أنها تمتعت بالحياد طيلة فترة الحرب كما هو واضح أعلاه إنما لا يعبر عن الواقع.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ص ٨٥، ٨٦ .

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٨٦ .

(١٠٤) المصدر نفسه.

ومن الواضح أن هيكل كان معارضاً لمعاهدة ١٩٣٦ وإن لم يشر إلى ذلك صراحة بل اكتفى بتحليلها، ويرجع السبب فى عدم إبدائه رأيه صراحة بالتأييد أو الرفض إلى حرصه على تضييق شقة الخلاف مع رئيس الحزب المؤيد للمعاهدة، وكان هيكل قد اختلف معه على ذلك من قبل عند دراسة مشروعها فى اجتماع مجلس إدارة الحزب، ومن هذا المنطلق كان عدم حضوره الجلسة التى تم فيها التصويت على المعاهدة بمجلس الشيوخ حيث يحتم على العضو إبداء رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة[١٠٥]، ومع ذلك فقد علل هيكل فى مذكراته عدم حضوره - الذى فسرته الصحف على أنه متعمد - بمرضه فى ذلك اليوم[١٠٦].

كان ذلك هو موقف هيكل من القضية الوطنية بين تصريح فبراير ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ . وقد ظهر لنا خلاله حرص هيكل الشديد على الدفاع عن حقوق مصر وسيادتها ضد التدخلات البريطانية المتكررة، وأمله فى الوقت ذاته فى حدوث التفاهم بين البلدين كلما كان هناك سبيل إلى ذلك، والوصول إلى اتفاق يحفظ لمصر استقلالها وسيادتها .

موقف هيكل من القضية الوطنية بين معاهدة ١٩٣٦ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

دخلت العلاقات المصرية - البريطانية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ والموافقة عليها مرحلة جديدة فى تاريخها اختلفت عما سبقها من مراحل حيث أصبح هناك قانون يحكم طرفى المعاهدة. وقد التزمت مصر على المستوى الرسمى من جانبها به وتنفيذ ما أوقعه على عاتقها من التزامات تجاه حليفتها، وهو ما ظهر جلياً خلال الحرب العالمية الثانية فيما قدمته من مساعدات لبريطانيا . وكان من الواجب على الأخيرة إزاء ذلك أن تحقق لمصر مطالبها فى الاستقلال التام ووحدة وادى النيل، غير أن ذلك لم يحدث، مما كان سبباً فى إثارة الشعور المصرى وتجاهله لمعاهدة ١٩٣٦ والسعى بشتى السبل إلى التخلص مما فرضته على مصر من التزامات .

---

(١٠٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، الجلسة الثامنة، ١٩٣٦/١١/١٨، ص ٩٣ .

(١٠٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٤٢ . يذكر جلال الشاعر أنه لم يكن هناك ما يدعو لتعمد هيكل عدم حضور الجلسة التى تم التصويت فيها على المعاهدة، كما ادعت الصحف، فهو قد أبدى رأيه بصراحة من قبل وكان مريضاً بالفعل. جلال الدين محمد الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٤٣ .

وقد اختلف موقف هيكل من تلك الأحداث وتطوراتها عما سبق، إذ تحكم فى الموقف الجديد العديد من العوامل التى لم يكن لها وجود من قبل، وقد تمثلت فى الظروف الدولية التى جدت على الساحة العالمية فى تلك المرحلة من ناحية، ودخوله السلطة ومشاركته فى صنع القرار السياسى من ناحية ثانية ، ومسئوليته عن حزب الأحرار الدستوريين وصراعه من أجل الوصول به إلى كراسى الحكم وخلق دور له فى توجيه دفة الأمور من ناحية ثالثة. كل هذا بلا شك كان له تأثيره على موقفه فى هذه الفترة الخصبة والمتوهجة فى تاريخ مصر.

كانت البداية بعد أن تم إقرار المعاهدة أن أشار هيكل فى كلمة له بمجلس الشيوخ إلى أن المعاهدة قد أصبحت أمراً واقعاً وبالتالى يجب تنفيذ ما جاء بها بصدق صيانة لشرف التوقيع عليها ووفاء بالوعد الذى هو كفيل بإيصال المصريين إلى تعديلها بأسرع ما يمكن تعديلاً يزيل ما فيها من مساس باستقلال مصر(١٠٧)، كما راح يطالب بوضع سياسة دفاع عن مصر طويلة المدى، محددة الوسائل والأهداف وفقاً لنصوص المعاهدة، وأضاف قائلاً : "لقد أحسنا عملاً يوم تحالفنا مع إنجلترا ولئن كانت هى أشد منا رغبة فى المحالفة، فلقد دفعنا إلى محالفتها أننا رأيناها تعترف باستقلالنا وتسحب جيوش احتلالها من بلادنا. ولذلك رأينا أن إنجلترا خير من تحالف"(١٠٨)، ثم تساءل : "أريد أن أعرف هل ستكون سياستنا متجهة إلى سياسة إمبراطورية كإيطاليا فنوسع ونضاعف جيشنا وبحريتنا وطياراتنا ونتقوى إلى الحد الذى يتركنا فيه الإنجليز وشأننا؟ أو أن هذه السياسة تنحصر فى أننا نستطيع بمفردنا أن ندافع عن قناة السويس ليتحقق الجلاء؟"(١٠٩).

لقد كان هيكل يعلم بطبيعة الالتزامات الثقيلة التى جاءت بها المعاهدة، وخصوصاً وهو يرى أن العديد من المؤشرات الدولية تحمل كثيراً من الغيوم التى قد لا يبددها سوى الحرب، لذا أخذ يثير مسألة الجيش ومسئوليته الدفاع عن مصر، والتفسير العملى للمعاهدة المذكورة، وهى قضية شغلت مساحة واسعة من اهتمامات وزارات محمد محمود (١٩٣٧ - ١٩٣٩)(١١٠).

---

(١٠٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٧ .
(١٠٨) المصدر نفسه، الجلسة العشرون، ١٩٣٧/٥/٣١، ص ٣٧٣ .
(١٠٩) المصدر نفسه.
(١١٠) محمد صابر عرب، الدكتور محمد حسين هيكل بين الاعتدال والتطرف، ص ٢٣٥ .

وتنشب الحرب العالمية الثانية على أثر اجتياح الجيش الألمانى الحدود البولندية فى أول سبتمبر ١٩٣٩، وعندما تدخل بريطانيا الحرب يؤيدها هيكل ويدعو إلى مساندتها وتقديم كافة التسهيلات لها، ومن هذا المنطلق وحينما أعلنت الأحكام العرفية وعرض أمرها على البرلمان ذهب هيكل مع الرأى القائل بضرورة استمرارها وذلك لمقتضيات ظروف الوقت(١١١)، ولما بدأت الصحف تتحدث بعد عدة أشهر من بدء الحرب عن احتمال امتدادها إلى الشرق الأدنى، رأى هيكل ضرورة تقدير مصر لموقفها يومئذ إذا امتدت الحرب بالفعل، وذهب إلى أن كسب الحرب مع الحلفاء هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ مصر كل أغراضها فى أقصر وقت ممكن(١١٢).

وفى إجابته على سؤال وجه إليه عما سيكون عليه مستقبل مصر إذا دخلها الإيطاليون، أشار إلى أن مصر فى ظل الوضع القائم تنعم بنعمة الديمقراطية وتعيش هانئة فى نظامها السياسى، أما إذا أصبحت فاشيستية فلن يبقى لهذه النعم وجود(١١٣)، ولما عرضت فى حزب الأحرار الدستوريين فكرة إصدار الحزب لبيان مشابه لمذكرة دون فيها حزب الوفد مطالبه وقدمها إلى لامبسون Lampson السفير البريطانى، ذكر هيكل أن عمل الوفد انتحار سياسى، ونفى إمكانية قبول محمد محمود زئيس الحزب إصدار البيان المطلوب "لأن هذا العمل فى الوقت الحاضر رعونة سياسية تغضب السراى والإنجليز"(١١٤)، هذا وكان هيكل دائم التصريح بسروره بنصر البريطانيين وتقهقر الألمان فى الحرب(١١٥).

وقد اعترف السفير البريطانى بهذا التعاطف الذى يبديه هيكل مع الدول الديمقراطية، وأشار إلى مشاركة الأخير أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية وجهة نظره الخاصة بضرورة خلق روح الثقة ببريطانيا وإعطائها حقوقاً أكثر مما اعترف بها فى المعاهدة(١١٦).

---

(١١١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى لإبلاغ البرلمان المرسوم الخاص بإعلان الأحكام العرفية ولعرض المراسيم بقوانين التى صدرت بعد فض دور الانعقاد العادى الرابع عشر، الجلسة الرابعة، ١٩٣٩/١٠/١٦، ص ٦٧ .

(١١٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٤٠/١٠/٢٤ (مصر والحرب).

(١١٣) المصدر نفسه، ١٩٤٠/٨/٢ (ماذا يكون مستقبلنا).

(١١٤) محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية،محفظة رقم ٧ب، تقارير أمن، سرى، فى ١٩٤٠/٤/٤ .

(١١٥)المصدر نفسه، محفظة رقم ٩، تقارير أمن، سرى عام ومذكرات، سرى، فى ١٩٤٢/١/١٠ .

(١١٦) F.O.407 / 224, No. 46, Lamp. to Hali., June 12, 1940 نقلاً عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢٠٩ .

واستمر هيكل على ولائه لبريطانيا فى ظل تولى حكومة الوفد السلطة على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ -وإن كان قد احتج فيما بعد لدى السفير البريطانى لتدخله فى شئون مصر الداخلية بما لا يتفق وأصول المعاهدة ولا السيادة المصرية التى يجب أن تكون موضع احترام بريطانيا -[١١٧] فحينما جاءه سمارت Smart السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية لاسترضاء الأحرار الدستوريين – وكان هيكل يتولى زعامتهم عملياً وقتذاك – لم يتناول هيكل فى حديثه معه مسألة ٤ فبراير كقضية خلافية مع بريطانيا، وإنما طلب توسط السفارة البريطانية لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للمعارضة، ويبرر هيكل لسمارت مطلبه هذا بأنه يحول دون إثارة حادث ٤ فبراير أثناء الانتخابات مما يسيء للعلاقات الودية مع بريطانيا[١١٨]. غير أنه بدأ فى تغيير موقفه لما لاحظه من مساندة بريطانيا القوية لحكومة الوفد، وهو ما لا يرغب فيه الأحرار الدستوريون الذين كانوا يتطلعون إلى الحكم، فأرسل بالاشتراك مع زعماء أحزاب المعارضة إلى لامبسون صورة من عريضة، كانوا قد رفعوها إلى الملك، أشير فيها إلى ما يترتب على استمرار بريطانيا فى تعضيدها لحكومة الوفد من أثر سيء على صلات المودة والصداقة بين مصر وحليفتها، كما أشار هؤلاء الزعماء إلى مطالب مصر الوطنية الراغبة فى تحقيقها إثر انتهاء الحرب والتى تمثلت فى جلاء القوات البريطانية نهائياً عن الأراضى المصرية، وحل مسألة السودان، وتعديل حدود مصر بما يؤمنها ضد الإغارة عليها[١١٩]. ويلاحظ أن الخارجية البريطانية لم تعر هذه العريضة اهتماماً، واعتبرتها مجرد معارضة للوزارة الوفدية، ولا تستحق لذلك الرد عليها[١٢٠].

---

(١١٧) F.O. 141/855, No. 773, April 18, 1943. نقلاً عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٢١١ . تشير الوثائق إلى أن جمعية الاتحاد النسائى برئاسة هدى شعراوى قد احتجت على حادث اقتحام السفير البريطانى لقصر عابدين وأن زوجة د.هيكل كانت أنشط السيدات فى جمع التوقيعات على الاحتجاج من كبيرات الأسر المصرية. محافظ تقارير الأمن،المجموعة الثانية،محفظة رقم ٩،تقارير أمن،سرى عام ومذكرات، فى ١٩٤٢/٢/١٦ .

(١١٨) محمد صابر عرب، الدكتور محمد حسين هيكل بين الاعتدال والتطرف، ص ٢٣٧؛ محسن محمد، التاريخ السرى لمصر من الوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ ، ص ٢٦٤ .

(١١٩) أوراق د. هيكل، الملف السادس، خطاب إلى السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر. وهو غير مؤرخ، كما لا يحمل أسماء راسلية، لكن أسلوبه يشير إلى أنه من زعماء أحزاب المعارضة.

(120) F.O. 371 – 31575, J 47770 – 38 – 16, Lamp. – F.O., Cairo, Nov. 14, 1942, No.213 .

أيضاً أرسل هيكل إلى النحاس فى ٢٦ يوليو ١٩٤٣ كتاباً يعترض فيه على تعيين الحكومة خبيرا بريطانيا للشئون الاقتصادية لما فى هذا من مساس باستقلال مصر ومنافاة لأحكام معاهدة ١٩٣٦[١٢١]، كما اشترك مع زعماء أحزاب المعارضة فى تقديم مذكرة لقادة الحلفاء بمناسبة اجتماعهم فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ لتنسيق الأعمال العسكرية ضد اليابان تحدثوا فيها عن تضامن مصر مع الحلفاء ومساهمتها فى الجهود التى أدت إلى انتصاراتهم وما يجب أن يترتب على ذلك من رفع القيود التى قيدت بها المعاهدة مصر خاصة بعد أن زالت الأسباب التى كانت قد دعت إليها، كما طالبوا بجلاء جميع القوات الأجنبية عن مصر بمجرد انتهاء الحرب، وأن تستعيد مصر كامل سلطاتها على قناة السويس، وتوثيق الصلة بالسودان، تمشياً مع ورح ميثاق الأطلنطى، وغير ذلك من المطالب الأخرى[١٢٢].

والواقع أن هذه المذكرة لم يكن الدافع وراءها حرص أحزاب المعارضة على القضية الوطنية بقدر ما كان الرغبة فى التشهير بالحزب الحاكم وإظهاره بمظهر غير الحريص على قضايا الوطن الأساسية[١٢٣]، وقد اعترف هيكل نفسه بأنها كانت بإيعاز من الملك فاروق نكاية فى حكومة الوفد التى كان غير راض عنها[١٢٤].

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ طالب هيكل بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف باعتبار أنه لم يعد هناك مسوغ لبقائهما بعد ابتعاد ميادين القتال عن وادى النيل، وأشار إلى أن ما يطلبه ليس فيه أية مساس بمصالح بريطانيا والدول المتحالفة معها، خاصة وأن هناك من القوانين النافذة والتى صدرت أثناء الحرب ما يكفل هذه المصالح، كقانون حماية الأسوار العسكرية، وقانون إحصاء المؤن، وقانون تفتيش السفن، وغير ذلك من القوانين الأخرى، كما اقترح على مجلس الشيوخ أثناء مناقشته لمشروع الرد على خطاب العرش (٣٠ ديسمبر ١٩٤٣) أن يتضمن المشروع الإشارة إلى ما خلاصته أن معاهدة ١٩٣٦ كغيرها من المعاهدات الدولية أصبحت خاضعة لميثاق الأطلنطى وأنه متى وضعت الحرب أوزارها

---

(١٢١) أوراق د. هيكل، الملف السادس، رسالة من هيكل للنحاس فى ١٩٤٣/٧/٢٦ .

(١٢٢) المصدر نفسه، مذكرة مقدمة لحضرات ممثلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بمناسبة اجتماعهم فى مؤتمر بالقاهرة، ١٩٤٣/١١/٣٠ . وهى تحمل توقيعات رؤساء أحزاب : الوطنى والأحرار الدستوريين، والسعدى، والكتلة الوفدية المستقلة، وقد أوردنا أصل هذه المذكرة فى القسم الخاص بالملاحق (ملحق رقم ٩).

(١٢٣) عاصم أحمد الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦، ص ١٤٩ .

(١٢٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وانتصرت مبادئ الديمقراطية وجب تعديل هذه المعاهدة حسب مقتضيات الميثـــاق٠ ورغـم إيضاحه أن ما يقترحه ليس فيه إلا توطيد علاقات المودة والصداقة بين مصر وبريطانيا، لـم توافق الحكومة على إضافة هذا الاقتراح، كما رفضت طلب إلغاء الأحكـام العرفيـة بحجـة أن الجيوش مازالت تمر بمصر، وبالتالى فهى معرضة للخطر فى أى وقت(١٢٥)٠

واستمراراً لسياسة الهجوم على الحكومة الوفدية والسياســة البريطانيـة مـن قبـل المعارضة، أعد هيكل فى ٢٦ يناير ١٩٤٤ نداء باسم الجبهة الوطنية حمل فيه على الـوزارة والبريطانيين(١٢٦)، وطبع النداء، ووقعه رؤساء أحزاب المعارضة، وكان مما جاء به " نحـن إذن أمام السياسة البريطانية وجهاً لوجه، وليس هناك سياسة لمصر غـير سياسـة الجـهاد والنضال، وعلى هذا تتجه جهود الأحزاب المعارضة إلى الأغراض الآتية : ١- رفع القيـود السياسة والعسكرية التى ينوء بها استقلال مصر وكيانها كدولـة ذات سـيادة٠ ٢- تعديـل المعاهدة المصرية البريطانية تعديلاً جوهرياً يتفق مع مبادئ ميثـاق الأطلنطـى٠ ٣- منـع التدخل البريطانى فى شئون مصر، ورد حقوقها إليها، والمبادرة بإلغـاء الأحكـام العرفيـة، وإطلاق سراح المعتقلين"(١٢٧)٠

ثم أعقبت الجبهة الوطنية هذا النداء بنداء ثان هاجم السياسة البريطانية واغتصابـها لحقوق المصريين وحريتهم وأخلاقهم مبيناً " أنـها السياسـة الاسـتعمارية القديمـة تعـود إذن سيرتها الأولى طمعاً فيكم وكيداً لكم، واستهتاراً بكم، وهى اليـوم أشـد خطـراً وأكـثر نهماً"(١٢٨)، وأشار إلى عقد السفارة البريطانية للصفقات مع الحكومة تلك التـى تكسب منـها بريطانيا وتخسر فيها مصر، وطالب فى النهاية الأمـة بـالعمل علـى إنقـاذ الوطـن مـن الخطر(١٢٩)٠

---

(١٢٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى التاسع عشر، الجلسة الخامسـة، ١٩٤٣/١٢/٣٠، ص ص ٩٩ - ١٠٤، ١٣٢ - ١٣٤ ٠

(١٢٦) F.O. 141/937 Secret Report, Jan. 31, 1944, B.E. نقلا عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢١٢ ٠

(١٢٧) المرجع نفسه

(١٢٨) أوراق د. هيكل، الملف السادس، الجبهة الوطنية، النداء الثانى،فى ١٩٤٤/٣/٢٣ ٠

(١٢٩) المصدر نفسه٠

ولم تلبث الجبهة الوطنية أن أصدرت نداءً ثالثاً هاجمت فيه الحكومة البريطانية لتدخلها لمنع الملك فاروق من إقالة حكومة الوفد بحجة أنها دافعت عن مصر خلال الحرب وأنها جلبت الرخاء، واتهمت الجبهة الوطنية الحكومة البريطانية أيضاً بأنها لم تحترم المعاهدة وأهدرت كرامة مصر واستقلالها، ثم نادت المصريين للقيام بواجبهم فى الدفاع عن استقلال بلادهم(١٣٠).

هكذا يبدو واضحاً تحول موقف هيكل إزاء بريطانيا، فقد كان مؤيداً لها داعياً للوقوف إلى جانبها فى الحرب أملاً فى نيل مصر حقوقها بعدها، ثم تحول بعد ذلك إلى جبهة المعارضة فى فترة حكم الوفد، وهذا يرجع كما هو واضح من سياق الأحداث إلى التفاهم الذى حدث بين الحكومة البريطانية والوفد والذى قلل بدوره من فرص عودة حزب الأحرار الدستوريين إلى السلطة فى وقت قريب، وكان هيكل قد أصبح مسئولاً فعلياً ورسمياً عنه بعد تولى رئاسته، ومن ثم كان لابد من التحرك لتحقيق مآرب حزبه.

وعلى أية حال، فمع انتقال الحرب من أوربا إلى الشرق الأقصى والباسفيك فى أواخر عام ١٩٤٤، كتب هيكل مشيراً إلى وجوب تغيير الأوضاع فى مصر بما يتفق مع الحالة الدولية الجديدة، حيث إن أهمية مصر من الناحية الاستراتيجية ستصبح ثانوية، وستكون قناة السويس آمنة من كل اعتداء، وبين أن المصريين كما يحرصون على استمرار معاونتهم لبريطانيا يحرصون أيضاً على أن يؤدى انتهاء الحرب فى أوربا إلى تحقيق مطالبهم القومية فتجلو القوات الأجنبية عن الأراضى المصرية وتصبح مصر وحدها صاحبة الإشراف على الملاحة فى قناة السويس وفقاً لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وأن تربط بينها وبين السودان وحدة قوامها المساواة بين أبناء الوادى فى الحقوق والواجبات فى ظل علم واحد وحكومة واحدة(١٣١).

وانطلاقاً من حرص هيكل على تحقيق المطالب القومية فى أقرب وقت ممكن كانت موافقته على ما أبلغته حكومة الولايات المتحدة لأحمد ماهر فى وزارته الثانية (١٥ يناير - ٢٤ فبراير ١٩٤٥) من أن دول الحلفاء ستعقد مؤتمراً بسان فرنسيسكو فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥ للنظر فى إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم،وأن الدول التى سوف تشترك

---

(١٣٠) F.O. 141/937, Killearn to F.O., Desp. No. 581, May 1, 1944. نقلاً عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢١٣ .

(١٣١) الأهرام، ١٩٤٤/٩/٨ (أهداف مصر فى رأى الأحرار الدستوريين).

فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥، وكانت وجهة نظر هيكل أن اشتراك مصر فى الحلبة الدولية يخرجها عن دائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدود ما بينها وبين بريطانيا من صلة(١٣٢).

وعلى أثر إظهار اليابان استعدادها للتسليم فى الحرب إلى الحلفاء مع نهاية أغسطس وأول سبتمبر ١٩٤٥، كتب هيكل مذكرة باسم الأحرار الدستوريين طالب فيها بتحقيق المطالب القومية وفى مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل، وتم رفع هذه المذكرة إلى محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء(١٣٣).

وقد صور هيكل الأمانى القومية فى معناها العام فى حديث له مع مندوب صحيفة المقطم أنذاك على أنها استكمال حرية البلاد واستقلالها، وأن كل حد من هذه الحرية يجب زواله، وبالتالى يجب زوال ما تحويه معاهدة ١٩٣٦ من قيود، كما تعرض لمسألة السودان، فذكر أنه لا يقبل أن يكون السودان مستعمرة لأى بلد من البلاد، وأن رأيه الذى أعلنه من قبل أن يكون بين مصر والسودان وحدة كالتى تشاهد فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد على ضرورة أخذ رأى السودانين فى هذه المسألة، كذلك نبه هيكل إلى مسألة مهمة وهى تصفية المركز الذى نشأ عن الحرب فى مصر فى أسرع وقت كوجود قوات أمريكية وقوات أجنبية غير بريطانية، وقوات بريطانية أكثر مما نص عليه فى المعاهدة، ووجود مطارات ومعسكرات ومصانع حربية(١٣٤). أيضاً أشار هيكل إلى وجوب الاهتمام برسم سياسة خارجية مستقبلية تحدد علاقات مصر بالأمم المتحدة وتعزز ميثاق الجامعة العربية. وعن كيفية تحقيق تلك الأمانى ذكر هيكل أن ذلك يكون عن طريق الاتصال بممثلى البلاد التى تريد مصر أن تدخل معها فى مباحثات لتحقيق مطالبها، وأيضاً عن طريق اتصال ممثلى مصر فى الخارج بأصحاب الشأن فى هذه البلاد، فإذا لم يأت هذا بنتيجة إيجابية "أصبح من الواجب علينا نحو بلادنا أن تتخذ الإجراءات التى يقتضيها الموقف لإشعار الدول بعدم رضانا وباستعدادنا للتضحية فى سبيل مطالبنا"(١٣٥).

---

(١٣٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية- البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٥١.

(١٣٣) السياسة، ١٩٤٥/٩/١٠ (مذكرة الرئيس هيكل باشا)؛ الأهرام، ١٩٤٥/٩/١٠ (رئيس الدستوريين ومذكرته فى مطالب مصر القومية).

(١٣٤) السياسة، ١٩٤٥/٩/١٨ (حديث الدكتور هيكل باشا فى سبيل الأمانى القومية).

(١٣٥) المصدر نفسه.

وظل هيكل فى خطبه وأحاديثه المختلفة يردد تلك المعانى مشيراً إلى الثقة التى لمستها بريطانيا فى مصر طوال سنوات الحرب التى تعاقبت خلالها حكومات من أحزاب مختلفة، وبالتالى "فإننا لا نبالغ ولا نعدو القصد إذا كنا نطالب بالجلاء وبما هو أكثر من الجلاء، نطالب بأن تكون لمصر مكانة ممتازة فى الوجود الدولى"(١٣٦). وقد حرص هيكل من جانب آخر على دعوة الأمة والساسة الذين خارج الحكم إلى الوقوف بجانب الحكومة - حكومة النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ / ١٥ فبراير ١٩٤٦)، وكان الأحرار الدستوريون مشتركين فى الحكم - ومساندتها فى سعيها لتحقيق الأهداف الوطنية، فإذا تحقق ذلك " وجعلنا الوطن قبلتنا وغايتنا، ثم لم نبلغ ما نريد، ولو لم نحقق مطامعنا، فإننا بحمد الله قد كنا وسنكون غداً مستعدين لكل بذل وكل تضحية فى سبيل مقصدنا"(١٣٧)، وبلغ بهيكل الحماس غايته حتى قال : "إن الحياة إذا لم تكن حرة عزيزة فالموت والاحتراق خير منها فمن استحب الموت كتبت له الحياة، وإن الذين يتمسكون بالحياة ويذلون لها ويخضعون ويمرغون جباههم فى التراب فى سبيلها أولئك الذين يموتون ميتة معنوية أولاً وميتة قذرة ثانياً"(١٣٨).

وبدأت وزارة النقراشى أولى خطواتها لتحقيق المطالب القومية، فتقدمت بمذكرة للخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ طلبت فيها فتح باب المفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ لتتواكب مع الظروف الدولية الجديدة، وجاء الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ يعلن أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم التعاون الوثيق الذى حققته مصر مع بريطانيا فى الحرب، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة، وأبدت بريطانيا استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة(١٣٩). وعلى الرغم مما أحدثه هذا الرد من صدمة للرأى العام فى مصر وما فيه دلالة واضحة على تأكيد نية بريطانيا فى استمرار احتلال مصر وإصرارها على بقاء القضية المصرية منحصرة بينها وبين مصر، فقد أمسك هيكل عن

---

(١٣٦) المصدر نفسه، ١٩٤٥/٩/٢٣؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٤٥/٩/٢٩ (كلمة زعيم الأحرار الرئيس الدكتور هيكل باشا)؛ الأهرام، ١٩٤٥/٩/٢٣ (فى حزب الأحرار الدستوريين)؛ صوت الأحرار، أكتوبر ١٩٤٥ (زعيم الأحرار وتكريمه بمدينة الأسكندرية).

(١٣٧) السياسة، ١٩٤٥/٩/٢٥ (خطاب الرئيس الدكتور هيكل باشا).

(١٣٨) المصدر نفسه. يذكر د. صابر عرب أن كتابات هيكل وأحاديثه فى تلك الفترة كانت أقرب إلى المنشورات الثورية، ويرجع علة ذلك إلى حاجته إلى تعضيد الجماهير لحزبه. محمد صابر عرب، الدكتور محمد حسين هيكل بين الاعتدال والتطرف، ص ٢٣٩ .

(١٣٩) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٨٦ .

الإدلاء برأيه فى ذلك الرد متعللاً بأن هذا سابق لأوانه، وأنه لابد من دراسة الرد البريطانى دراسة عميقة أولاً، ولما سئل عن عبارة المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن المصالح المتبادلة، ذكر أنه لا يستطيع أن يحمل الكلمات من المعانى أكثر مما تحتمل على اعتبار أن لبريطانيا رأيها ولمصر رأيها هى الأخرى، وبين أن ذلك سيتضح أثناء المفاوضات(١٤٠). وواضح من هذا تحبيذ هيكل لولوج باب المفاوضة مع بريطانيا رغم ما جاء فى ردها من تشبث بموقفها القديم من القضية المصرية دون عمل أية اعتبارات لما جد على الساحة الدولية من مستجدات.

وانطلاقاً من هذا المبدأ - الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا كلما أمكن ذلك - الذى جعله هيكل سياسة له فى تعامله مع القضية المصرية، كان اشتراكه فى عضوية وفد المفاوضات الرسمى الذى شكله إسماعيل صدقى رئيس الوزراء فى ٨ مارس ١٩٤٦ استعداداً للمفاوضات مع الحكومة البريطانية(١٤١)، تلك المفاوضات التى بدأت منذ النصف الثانى من أبريل ١٩٤٦، ومضت تتعثر فى سيرها إلى أن توقفت فى ٢٢ مايو من العام نفسه، حيث لم تقبل مصر مشروع المعاهدة الذى قدمه الجانب البريطانى، لأنه لا يختلف فى جوهره وقواعده عن معاهدة ١٩٣٦، بينما أصر البريطانيون على رأيهم(١٤٢). ثم حدث أن استئونفت المفاوضات مرة أخرى فى أواخر يونية ١٩٤٦، وسرعان ما عادت سيرتها الأولى من التعثر والتطاول مما أدى إلى قلق الرأى العام، وهنا صرح هيكل باعتباره أحد أعضاء هيئة المفاوضات المصرية بأنه يلتمس العذر للمواطنين، كما يلتمسه للمفاوض المصرى كذلك فى أناته وعدم تعجله البت فى أمر المفاوضات قبل أن يسبر غور بريطانيا، وأشار إلى ما يلاقيه بيفن Bevin وزير الخارجية البريطانية فى صياغة الصورة التى تكون عليها علاقات البلدين من صعوبات ناشئة عن موقف المحافظين من جهة، والتطورات الحادثة فى المؤتمرات الدولية من جهة أخرى، غير أنه أكد على حرص المفاوض المصرى على عدم قبول أية شىء فيه مساس بسيادة مصر واستقلالها، وأنه لن يقبل دون الجلاء التام عن الأراضى المصرية(١٤٣)، وحينما سئل على أثر احتدام الأزمة بين وفدى المفاوضة

---

(١٤٠) السياسة، ١٩٤٦/٢/١٥ (لا يمكن أن ترضى مصر مشاركة تنقص من استقلالها).

(١٤١) تكون وفد المفاوضات المصرى من إسماعيل صدقى رئيساً، ومحمد شريف صبرى، وعلى ماهر، ومحمد حسين هيكل، وعبدالفتاح يحيى، وحسين سرى، ومحمود فهمى النقراشى، وأحمد لطفى السيد، وعلى الشمسى،ومكرم عبيد، وحافظ عفيفى، وإبراهيم عبدالهادى أعضاء. إسماعيل صدقى، مذكراتى، ط٢، تحقيق سامى أبوالنور، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٥.

(١٤٢) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠.

(١٤٣) السياسة، ١٩٤٦/٦/٣٠ (سياستنا الخارجية تصريح للرئيس الدكتور هيكل باشا).

وتوقف المفاوضات مرة أخرى فى نهاية سبتمبر ١٩٤٦ عما إذا كان يرى أن يحدد موعد بقطع المفاوضات إذا لم تجب مصر إلى مطالبها خلاله، أجاب بأن مثل هذه المسائل مسائل تقديرية وأن الحرب قد انتهت منذ أكثر من عام ومع ذلك لا يزال الحلفاء يتفاوضون ولم يقطع أحد منهم المفاوضات(١٤٤). من ذلك يتضح إلى أى مدى كان هيكل يرى ضرورة استمرار المفاوضات دون قطعها وسلوك طريق التفاهم مع بريطانيا لتحقيق ما تصبو إليه مصر.

غير أن هذا لم يمنع هيكل حين رئاسته لوفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ من توجيه النقد لبريطانيا والحمل على بقاء قواتها فى مصر، فقد طالب بأن تجعل هيئة الأمم المتحدة المحالفات الخاصة غير ذات قيمة، ذلك أن كثيراً من المفاوضات التى تجرى لعقد هذه المحالفات أو تجديدها يتم تحت الضغط الصريح أو الضمنى للقوات المسلحة أو الاحتلال العسكرى، وأن تعلن - أى الأمم المتحدة - عدم موافقتها على أية اتفاقية بين دولتين مستقلتين طالما كان هناك تهديد عسكرى من أحد الطرفين، وأعلن باسم الوفد المصرى أن احتلال قوات أجنبية لدولة تتمتع بعضوية هيئة الأمم المتحدة يعد تهديداً كبيراً لسيادة تلك الدولة ولا يتمشى مع المبادئ الأساسية لميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما ذهب إلى أنه ينبغى ألا يخول لقوات أجنبية الحق فى البقاء على أرض أية دولة دون موافقة الشعب موافقة صريحة، وأعرب عن أسفه لعدم وجود القوات الدولية للأمم المتحدة حيث إن ذلك يفتح المجال لبعض الدول الكبرى كى تزعم وجود فراغ يستلزم شغله إما بالمحالفات أو بالاحتلال العسكرى، مما يعنى إتاحة الفرصة للاستعمار القديم كى يطل برأسه من جديد(١٤٥)، وقد أثار هذا الموقف من هيكل سخط الصحف البريطانية عليه ومندوب بريطانيا لدى هيئة الأمم المتحدة الذى فكر فى الإشارة على وزارة الخارجية البريطانية بالاحتجاج على ما حدث(١٤٦).

وبعد توقف المفاوضات فى نهاية سبتمبر ١٩٤٦، رأى إسماعيل صدقى السفر إلى لندن ليتباحث مع بيفن لعله يصل معه إلى اتفاق، وبالفعل سافر فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ وبرفقته إبراهيم عبدالهادى وزير الخارجية، وجرت المباحثات، وتم التوصل إلى ما عرف

---

(١٤٤) المصدر نفسه، ١٩٤٦/٩/٢٩ (حديث الدكتور هيكل باشا عن الوزارة والمفاوضات والجلاء).

(١٤٥) محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ أكتوبر - ١٢ نوفمبر ١٩٤٦، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦، ص ص ١٣ - ١٨؛ السياسة، ١٩٤٦/١٠/٢٩ (الرئيس الدكتور هيكل باشا يثير حملة وضجة حول بقاء الجنود البريطانية فى مصر).

(١٤٦) السياسة، ١٩٤٦/١١/٣ (مجد هيكل باشا فى هيئة الأمم المتحدة).

تاريخياً بمشروع معاهدة صدقى-بيفن،وعاد إسماعيل صدقى إلى مصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ لعرض مشروع المعاهدة على هيئة المفاوضات المصرية(١٤٧)، وقد صرح هيكل من الولايات المتحدة - حيث كان يرأس وفد مصر فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة - بأن مشروع المعاهدة الذى جاء به رئيس الوزراء إذا لم يكن مرضياً فإن المفاوضات مع بريطانيا ستتقطع فى الحال وستعرض مسألة استقلال مصر على مجلس الأمن(١٤٨)، ولما جاء إلى مصر للمشاركة مع هيئة المفاوضات فى بحث مواد المشروع امتنع عن إبداء رأيه فيه حتى يستطلع رأى حزبه أولاً، ورغم عدم موافقة أغلبية الأحرار الدستوريين على المشروع، فإن هيكل أخذ يعمل على حملهم على الموافقة(١٤٩)، وكان له ما أراد، فحينما سأله مندوب صحيفة مصر عقب اجتماع الحزب عن رأيه فى المشروع، ذكر أنه لا يعارض فى قبوله لأنه ليس فيه أى مساس باستقلال مصر وسيادتها، وهو أحسن بكثير من معاهدة ١٩٣٦ لأنها لم تحقق الجلاء(١٥٠)، وقد وصفت صحيفة صوت الأمة هيكل أنذاك بتناقضه مع نفسه، فهو الذى نادى فى هيئة الأمم المتحدة بأن كل معاهدة أو اتفاق يعقد فى ظل احتلال أحد الطرفين المتعاقدين لأراضى الطرف الآخر يعد باطلاً، ومع ذلك فقد اشترك فى المفاوضات ولم يقل ببطلانها(١٥١).

ورغم رفض أكثر من نصف أعضاء وفد المفاوضات لمشروع المعاهدة وإصدار بيان عن أسباب هذا الرفض، وما ترتب على ذلك من حل إسماعيل صدقى للوفد ككل(١٥٢)، فقد ظل هيكل مؤيداً للمشروع ولم ير داعياً لما كان يقول به البعض أنذاك من عرض قضية مصر على مجلس الأمن(١٥٣)،ولعل ذلك الموقف من هيكل -وهو موقف لم يكن يعبر عن آمال

---

(١٤٧) محمد عبدالحميد أحمد الحناوى، معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٩٩، ١٠٠ .

(١٤٨) السياسة، ٤/١١/ ١٩٤٦(دفاع الرئيس الدكتور هيكل باشا عن المسألة المصرية السودانية).

(١٤٩) صوت الأمة، ١٩٤٦/١١/٢٠ (الدستوريون يرفضون مشروع بيفن وهيكل يساوم).

(١٥٠) مصر، ١٩٤٦/١١/٢٢ (لا أعارض فى قبول مشروع المعاهدة الجديد، تصريح خطير للدكتور هيكل باشا).

(١٥١) صوت الأمة، ١٩٤٦/١١/٢٦ (هيكل باشا ومجلس الأمن).

(١٥٢) عن البيان الذى أوضح فيه الأعضاء الرافضين لمشروع المعاهدة أسباب رفضهم له انظر : الكتلة، ١٩٤٦/١١/٢٦ (البيان الخطير للمفاوضين المعارضين)؛ عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ٢٠٦ - ٢١٠ . وهؤلاء الأعضاء هم : شريف صبرى،وعلى ماهر، وعبدالفتاح يحيى، وحسين سرى، وعلى الشمسى، وأحمد لطفى السيد، ومكرم عبيد.

(١٥٣) مصر، ١٩٤٦/١٢/٣ (جريدة مصر تستفتى الزعماء عن مجلس الأمن).

الرأى العام- كان سبباً فى إلقاء قنبلتين على سيارته لدى وصولها إلى منزله مساء ٣ ديسمبر ١٩٤٦[١٥٤].

وقبيل استقالة وزارة صدقى بثلاثة أيام، حيث كانت دلائل سقوطها بادية للعيان، ألقى هيكل خطاباً أبدى فيه تحفظات حزب الأحرار الدستوريين على مشروع المعاهدة وآراءه هو فى مواد المشروع وبروتوكولى السودان والجلاء[١٥٥]، وربما الذى دفع هيكل إلى ذلك هو الاحتياط لما قد يطرأ على المسرح السياسى من تغير، مع ملاحظة أن الحزب لم يتخذ موقفاً عملياً خلال سير المفاوضات فى الوقت الذى كان فيه هيكل عضواً فى هيئة المفاوضة، ومن ثم يعتبر الحزب مسئولاً عن نتائجها بشكل أو بآخر[١٥٦].

ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات المصرية البريطانية تدخل فى مرحلة شائكة بسبب محاولات بريطانيا المستمرة لفرض وصايتها على السودان وتشجيعها لانفصاله عن مصر، وقد كان لهيكل خلال تلك المرحلة مواقفه الوطنية التى أكدت حرصه على مصلحة مصر وتحقيق أهدافها فى الوحدة مع السودان، فحينما صرح هدلستون Huddelston الحاكم العام للسودان فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ بأن النص الوارد فى مشروع صدقى – بيفن عن السودان لا يعبر عن الواقع شيئاً ولا يترتب عليه أى إخلال بما وعدت به بريطانيا السودانيين من تقرير مصيرهم بعد بلوغهم مرتبة النضج للحكم الذاتى[١٥٧]، أعلن هيكل استنكاره ذلك، وأوضح أن مصر لا تريد أن تفرض على السودان أى نوع من أنواع الحكم، بل تريد أن تعاون أهله فى الوصول إلى حكم أنفسهم بأنفسهم فتكون إدارتهم ويكون نظامهم سودانياً، إلا إذا أرادوا مختارين الارتباط فى نظام الحكم مع مصر فيكون دستور مصر دستورهم كما تكون القاهرة عاصمتهم، أما إذا آثروا البقاء فى نظامهم الداخلى على وجه آخر فلهم ذلك، على أن يظل الدفاع والسياسة الخارجية لمصر والسودان فى يد حكومة القاهرة، وبين هيكل أن مصر لا تقصد من ذلك إلى أى غرض سوى بقاء سلامتها وسلامة السودان بمأمن ضد أية عبث، هذا فضلاً عن الوحدة التاريخية التى تربط بينهما، كما أشار إلى أنه لا يحق

---

(١٥٤) السياسة، ١٩٤٦/١٢/٤ (سلمت لمصر يا هيكل).

(١٥٥) لمزيد من التفاصيل عن تحفظات الحزب على مشروع المعاهدة وآراء هيكل كعضو فى هيئة المفاوضة بشأن المشروع انظر : السياسة، ١٩٤٦/١٢/٦ (خطاب جامع للرئيس الدكتور هيكل باشا عن مستقبل مصر السياسى). ويلاحظ أن الآراء التى أبداها هيكل والتى بنى عليها موقفه من مشروع المعاهدة تبدو منطقية إلى حد كبير.

(١٥٦) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ ، ص ٢٢١ .

(١٥٧) المصرى، ١٩٤٦/١٢/٨ (بيان خطير لحاكم السودان)؛ أحمدعبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦ – ١٩٥٦، ص ص ٩٨ ، ٩٩ .

لبريطانيا أن تعد السودانيين بأحقيتهم فى الانفصال يوم بلوغهم مرتبة الحكم الذاتى، حيث إن معاهدة ١٩٣٦ تجعل الأمر فى السودان مشتركاً بين مصر وبريطانيا، كما أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ينص على أن للهيئة حق الإشراف والهيمنة على ما يحدث فى البلاد التى لم تبلغ بعد مرتبة الحكم الذاتى(١٥٨).

أيضاً ذهب هيكل على أثر تصريح الحاكم العام للسودان بالأبيض فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ بأن حكومة السودان لا توافق على ما تطلبه مصر من الاتحاد مع السودان تحت التاج المصرى كما لا يوافق السودانيون أنفسهم على ذلك حيث يريدون بلداً حراً مستقلاً بغير سيادة تسيطر عليهم وأن هذا أفضل الطرق لخدمة أهل السودان حيث يؤهلهم لنيل الحكم الذاتى(١٥٩)، ذهب هيكل على أثر ذلك التصريح إلى أنه لن يرضى أحد سواء فى مصر أو السودان عن هذه السياسة البريطانية التى تهدف إلى فصل السودان عن مصر وجعله جزءاً من الإمبراطورية البريطانية بضمه إلى كينيا وأوغندا فى الوقت المناسب(١٦٠).

وبمناسبة الاتصالات التى كانت قائمة وقتذاك خلال شهرى ديسمبر ١٩٤٦ ويناير ١٩٤٧ بين النقراشى رئيس الوزراء وكامبل Campbell السفير البريطانى فى القاهرة للوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا، رأى هيكل ضرورة لجوء الحكومة إلى طريق آخر غير طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف القومية إذا لم يتم التوفيق بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية، وحدد هيكل هذا الطريق بهيئة الأمم المتحدة(١٦١)، ويبدو أن هذا كان من قبيل حث بريطانيا ودفعها إلى الوصول إلى اتفاق مع مصر، الدليل على ذلك أنه لما تأزم الموقف بين الجانبين وأوشكت المحادثات على التوقف بسبب الخلاف حول موضوع السودان، سئل هيكل عن رأيه فى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، فأجاب بأنه لا يزال يرى إمكانية تحقيق أهداف مصر إذا اعتصم أبناؤها بالوحدة القومية وإلا فالباب إلى

---

(١٥٨) السياسة، ١٩٤٦/١٢/١٢ (السوادن ومصيره، النظريتان المصرية والبريطانية).

(١٥٩) تفاصيل أخرى عما جاء بالتصريح انظر : يواقيم رزق مرقص، السودان فى البرلمان المصرى ١٩٣٦ - ١٩٥١، جـ٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٤ .

(١٦٠) السياسة،١٩٤٧/١/٢(حديث هام للرئيس الدكتور هيكل باشا)؛ الأهرام، ١٩٤٧/١/٣ (هيكل باشا يتحدث عن السودان).

(١٦١) السياسة، ١٩٤٦/١٢/١٨ (موقف المعارضة فى مجلس النواب والوسائل لتحقيق الأهداف القومية).

هيئة الأمم ومجلس الأمن مفتوح دائماً لكل من أراد الذهاب إليهما "ولن يضيع حق يؤمن به صاحبه"(١٦٢).

وأمام إصرار الجانب البريطانى على موقفه، قطع النقراشى مباحثاته معه، وصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن(١٦٣)، وحدث ما حدث من الخلاف بعد ذلك بين هيكل والنقراشى حول الجهة المختصة التى يجب أن تحتكم إليها مصر فى قضيتها، أمجلس الأمن أم الجمعية العامة(١٦٤)، وانتهى الأمر بالتوجه شطر مجلس الأمن، وأخذ هيكل فى تتبع القضية أمام المجلس، فكان يتصل من مصر يومياً بأعضاء الوفد المصرى فى الولايات المتحدة، وحينما أشار كادوجلن Kadogan المندوب البريطانى فى مجلس الأمن فى رده على خطاب النقراشى فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ إلى تمسك حكومته بمعاهدة ١٩٣٦ وطلبه شطب القضية المصرية من جدول أعمال المجلس والدفع بعدم الاختصاص، أعلن هيكل دهشته، لتناسى المندوب البريطانى ما نصت عليه المادة ١٦ من معاهدة ١٩٣٦ من إمكان إعادة النظر فى تلك المعاهدة بعد ١٠ سنوات باتفاق الطرفين، وتناسيه أيضاً أن مصر وبريطانيا قد اتفقتا بالفعل على إعادة النظر هذه وقامتا بمفاوضات استغرقت ما يقرب من العام، هذا فضلاً عن أن المادة المذكورة نفسها تنص على أنه إذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم، ولما كانت العصبة قد حلت فقد حل محلها مجلس الأمن وأصبح هو المختص بالفصل فى مثل هذا الخلاف، ومن ثم فمطالبة مندوب بريطانيا لدى مجلس الأمن باستبعاد المسألة المصرية من جدول أعمال المجلس غير شرعية،وبين هيكل أنه يعتقد أن بريطانيا تقدر أنها إذا أجيبت إلى طلبها برفع القضية المصرية من جدول أعمال مجلس الأمن فلن يكون من شأن ذلك استبقاء علاقات المودة بينها وبين بلاد الشرق الأوسط قائمة على النحو المطلوب(١٦٥).

وبمناسبة سفر هيكل إلى الولايات المتحدة فى ٨ سبتمبر ١٩٤٧ على رأس وفد مصر لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية الثانية، أخذ يتساءل عما إذا كان مجلس الأمن - وكانت القضية المصرية مؤجلة للفصل فيها يوم ١٠ سبتمبر - سيفصل فى القضية بقرار أم سوف يؤجلها مرة أخرى، وعقب هيكل على هذا

---

(١٦٢) الأهرام، ١٩٤٧/١/٣ .

(١٦٣) جمهورية مصر، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٥٣٧ .

(١٦٤) سبق أن تعرضنا لتفاصيل هذا الخلاف فى الفصل الثانى، ص ص٩١، ٩٢.

(١٦٥) المصور، ١٩٤٧/٨/١٥ (مع هيكل باشا بين رمال البلاج وأمواج السياسة)؛ الأهرام، ١٩٤٧/٨/١١ (هيكل باشا وخطاب كادوجان).

التساؤل بقوله : "إن الشعب المصرى قد عقد العزم على أن يصل إلى مطالبه كائنة ماكانت التضحيات"(١٦٦)، ولما وصلته الأنباء على ظهر الباخرة المقلة للوفد المصرى فى طريقه إلى نيويورك بإرجاء مجلس الأمن النظر فى القضية إلى أجل غير مسمى تاركاً للطرفين المتخاصمين ولأى عضو من الأعضاء تحريكها من جديد متى شاء، عقد العزم على انتهاز أية فرصة وإثارة القضية أمام الجمعية العامة(١٦٧).

وجاءته الفرصة أثناء مناقشة الاقتراح الخاص بإلغاء حق "الفيتو" لتمكين مجلس الأمن من القيام بالمهام المنوطة به، فأشار إلى أن هذا الإلغاء ليس علاجاً كافياً لما يؤخذ على مجلس الأمن من العجز، ودلل على ذلك بمسألة النزاع المصرى البريطانى الذى لم يتمكن المجلس من الفصل فيه رغم أن أحداً لم يثر حق "الفيتو"، ومن ثم فالأمر يخص العقلية الدولية التى يجب التغلب عليها إذا أريد التمهيد للسلام فى المستقبل تمهيدا فعلياً. وأشار هيكل إلى أن هناك مسائل أخرى أدعى إلى النظر من حق "الفيتو" وضرب أمثلة على ذلك، وكان منها مرابطة قوات أجنبية فى بلاد صديقة وقت السلم، فهذا - كما يذكر- يعد افتئاتاً على سيادة تلك البلاد، وبالتالى فمن الواجب القضاء على تلك السياسة خاصة وأن اتباعها من شأنه إثارة الشكوك لا فى كفاية هيئة الأمم فحسب بل فى كيانها ذاته، حيث إنها حسب ما نص عليه ميثاقها مكلفة بحفظ السلام الدولى وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وقد أثار حديث هيكل هذا شوكرز Shokarz المندوب البريطانى فى الأمم المتحدة الذى ذهب إلى أن هيكل انتهز موضوع "الفيتو" للدعاية لوطنه وأنه تجاوز الحق فيما قال(١٦٨).

وكان لهيكل مساعيه لتدويل القضية المصرية، أى الانفتاح بها على معسكرى العالم، فحينما كان فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ رئيسا لوفد مصر فى الجمعية العامة قابل وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وذكر له أن بريطانيا أقرت الجلاء عن مصر براً وبحراً وجواً

---

(١٦٦) الأهرام، ١٩٤٧/٩/٩ (كلمة الدكتور هيكل باشا)؛ المصرى، ١٩٤٧/٩/٩ (تصريحات لهيكل باشا).

(١٦٧) السياسة، ١٩٤٧/١٢/١٥ (خطاب الموسم السياسى للرئيس الدكتور هيكل باشا). جدير بالتنويه أنه لم يكن مسموحا بالتعرض فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لأية مسألة من المسائل المعلقة أمام مجلس الأمن.

(١٦٨) محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، مصر فى هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة فى نيويورك ١٦ سبتمبر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١٩٠ - ١٩٩ ؛ أوراق د. هيكل، الملف الثالث، خطاب معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بدار الحزب مساء الأحد ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ .

وأن الجلاء مطلب من مطالب مصر لا سبيل إلى المساومة فيه، وتنفيذه يقر العلاقات بين مصر وبريطانيا ويكفل السلام فى الشرق الأوسط، فأجابه محدثه بقوله : "لكن إنجلترا قررت الانسحاب من فلسطين قبل ١٥ مايو المقبل وعند ذلك لايبقى لها نقطة ارتكاز فى البحر الأبيض غير قناة السويس"(١٦٩)، فرد هيكل بأن بريطانيا تحتل جبل طارق ومالطة وقبرص، وكل ذلك نقط ارتكاز فى هذا البحر، فما كان من الوكيل الأمريكى إلا أن قال له :"هذه مسألة بينكم وبين إنجلترا لا نرى نحن أن نتدخل فيها"(١٧٠).

ويرجع التجاء هيكل إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت بالذات - عام ١٩٤٧ - إلى ما أخذت تتجه إليه الأخيرة فى سياستها منذ العام المذكور - بداية الحرب الباردة- من المناداة بحرية الشعوب واستقلالها وحرية تقرير المصير للدول الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى، وكانت قد بدأت تظهر كقوة راغبة فى وراثة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتان تداعتى بعد الحرب، فظن هيكل فى ظل ذلك إمكانية تحقيق شىء على يديها يفيد القضية المصرية، يؤكد هذا الفهم أنه - أى هيكل - قبل لقائه بالوكيل الأمريكى لم يكن هذا رأيه ، فقد صرح فى عام ١٩٤٦ لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية حينما سأله عما يراه فى فكرة المساعدة من جانب الاتحاد السوفيتى للبلاد العربية على نيل أمانيها القومية، أجاب بأن البلاد العربية يجب أن تعتمد على نفسها وأن تتبع خطة لا تتغير فى سياستها الخارجية، أما الالتجاء مرة إلى دولة كبيرة ومرة إلى دولة أخرى فأمر لا يؤدى إلى نتيجة مفيدة(١٧١).

أيضا طرح هيكل مسألة موقع مصر من الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية والحرب الباردة، وكان الصراع محتدما فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، فتساءل قائلا : "أفننضم إلى إحدى الكتلتين ونعاونها على الكتلة الأخرى؟ أفننضم إلى الكتلة الشرقية لأننا شرقيون، ولأننا ذقنا الأمرين فيما مضى من تاريخنا من دول الكتلة الغربية؟ أفننضم إلى الكتلة الغربية لأنها تقف فى وجه الشيوعية، ونحن جميعاً نقاوم الشيوعية فى بلادنا، ولأن قوانينا وتقاليدنا وعقائدنا تأبى الشيوعية وتنفر منها وتنكرها"(١٧٢)، ثم اتفق مع زملائه

---

(١٦٩) المصدر نفسه، الملف الثانى، خطاب حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بدار الحزب مساء ١٣ نوفمبر ١٩٥١، ص ص ٧، ٨ .

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٨ .

(١٧١) صوت الأحرار، ١٩٤٦/٦/١٥ (روسيا والبلاد العربية، رأى الدكتور هيكل باشا).

(١٧٢) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، خطاب معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا بنادى الأحرار الدستوريين مساء الأحد ١٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص ص ٢ ، ٣؛ السياسة، ١٩٤٧/١٢/١٥ (خطاب الموسم السياسى للرئيس الدكتور هيكل باشا).

فى الوفد المصرى على أن يكون موقف مصر توفيقيا بين الكتلتين حفظا للسلام وإلا فإن مصر ستؤيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة سواء أكان تأييدها فى جانب هذا الفريق أم ذاك(١٧٣).

وقد اتضح بعد ذلك ميل هيكل نحو الكتلة الغربية عندما سئل عما قيل من تطبيق النقطة الرابعة من برنامج ترومان Truman رئيس الولايات المتحدة على مصر، فقد أجاب بأن هذه النقطة الخاصة بمساعدة الشعوب المتأخرة اقتصادياً لا تنطبق على مصر، وأضاف : "ربما كان التفكير فى أمر كمشروع مارشال يكون له ما يسوغه لو أن هذا الأمر عرض من جانب أمريكا، ولو أن فكرة كفكرة حلف الأطلنطى تناولت مصر كما كان الشأن حين التفكير فى خلق مجموعة دول البحر الأبيض المتوسط أو فى غيرها من التكتلات"(١٧٤)، وأمام المؤتمر البرلمانى الدولى المنعقد بأيرلندا فى سبتمبر ١٩٥٠ أبدى هيكل أسفه لأن مصر لم يكن لها مكان بين دول حلف شمال الأطلنطى "وقد حسبنا نحن فى الشرق الأوسط أن لنا مكانا بين دول الميثاق واعتقدنا أن الدول التى عقدته ستعلن أنه مفتوح لأية دولة ديمقراطية تريد أن تنضم إليه. وكان اشتراك ايطاليا فى هذا الميثاق وهى من دول البحر الأبيض المتوسط مما شجعنا على هذا الاعتقاد، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولم يحدث كذلك أن نفذت فكرة ميثاق يضم بلاد البحر الأبيض المتوسط يكون مكملاً لميثاق الأطلنطى"(١٧٥).

وعندما قدمت إلى مصر فى عهد حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) المقترحات المعروفة بمقترحات القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط من قبل سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا(١٧٦) ورفضتها الحكومة، علق عليها هيكل فعوض لما جاء فى ملحق المشروع المقدم بالاقتراحات من أن تصبح القاعدة البريطانية الموجودة بمنطقة القناة قاعدة للقوات المتحالفة التى ترابط فى مصر وقت السلم استعداداً للدفاع عن الشرق الأوسط، وقد ذكر بهذا الصدد أن القواد البريطانيين الذين اشتركوا فى مفاوضات عام ١٩٤٦ وافقوا على جلاء القوات البريطانية عن مصر براً وبحراً وجواً وأقروا بذلك أن بقاء هذه القوات لا تقتضيه المحافظة على المواصلات البريطانية ولا يقتضيه الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يحدث جديد إلى هذا اليوم يوجب العدول عن هذا الرأى، أما وذلك هو الشأن فمن حق مصر الاعتراض على الاقتراح الوارد فى ملحق العرض المقدم وأن تصر على ألا

---

(١٧٣) المصدر نفسه.

(١٧٤) المصدر نفسه، ١٩٤٩/١٢/٣ (الرئيس الدكتور هيكل باشا يتحدث).

(١٧٥) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، نص كلمته أمام المؤتمر، ص ص ٢، ٣ .

(١٧٦) لمزيد من التفاصيل عن المقترحات المذكورة انظر : عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ص ٣٩ ، ٤٠ .

تقبل فى أراضيها أية قوة أجنبية فى وقت السلم، فإذا قبلت الدول الأربع ذلك يمكن عندئذ مناقشة ما جاء فى المقترحات بروح الثقة التى تكفل اتفاق الجميع على ما يجب اتخاذه لسلامة الشرق الأوسط والعالم كله، وبين هيكل أن المقترحات المذكورة تشير إلى النظام الذى يحدد **علاقات الدول المشتركة فى الدفاع عن الشرق الأوسط بهيئة ميثاق الأطلنطى** الشمالى "أفلا يقتضى المنطق والإنصاف أن يوضع نظام الدفاع عن الشرق الأوسط على غرار ميثاق الأطلنطى الشمالى فيحترم استقلال الدول المشتركة فيه وسلامة أراضيها كما احترم استقلال الدول المشتركة فى ميثاق شمال الأطلنطى وسلامة أراضيها؟!" (١٧٧).

وهكذا لم ير هيكل مانعاً فى ارتباط مصر بحلف شمال الأطلنطى أو بالحلف الرباعى مع اشتراطه ألا تصبح قاعدة عسكرية فى وقت السلم، ومما لاشك فيه أن مجرد قبول مبدأ التحالف، رغم التحفظ، له مخاطره المحتملة فى حالات التهديد بالحرب أو الطوارئ الدولية، مما سيحول مصر بشكل أو بآخر إلى قاعدة للدفاع عن مصالح الدول الأربع فى الشرق الأوسط. غير أنه لم يكن أمام هيكل وغيره من رجال حزبه سوى هذا الطريق للخروج بمصر من الدائرة الثنائية خاصة وأنهم لم يستطيعوا اتخاذ موقف عملى تجاه بريطانيا بخصوص القضية الوطنية(١٧٨).

وعموماً فبعد تعليق القضية المصرية أمام مجلس الأمن وعودة هيكل إلى مصر من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى لم يتسن لها اتخاذ أى موقف تجاه تلك القضية، عاد يتحدث بما يشير إلى وجوب فتح باب المفاوضات مرة أخرى مع بريطانيا، فحينما سئل عما يراه من نتيجة احتكام الدول الصغيرة بعد الذى شهده فى الولايات المتحدة وما إذا كانت لذلك فائدة ترجى قال : "إن مما يفسد تفكيرنا ويجعل الأمر ملتبساً علينا أن هذه الأمور تعرض على أنها قضايا وأن هذه الهيئات تعتبر كأنها محاكم،وحقيقة الأمر أنه ليس هناك قضايا ولا محاكم، وأمر هذا جميعاً متروك للظروف الدولية، والحياة الدولية كالحياة السياسية أشبه ما تكون بالتجارة بين الدول التى لابد من أن توازن دائماً بين مركزها ومسئولياتها، والتفكير السياسى دائماً يعد ابن الظروف ووليدها"(١٧٩)، كما جاء ضمن خطابه الذى ألقاه بدار الحزب فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ قوله "إننى قدرت كذلك أن تعليق مجلس الأمن للمسألة أمامه

---

(١٧٧) أوراق د.هيكل، الملف الثانى، خطاب حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بدار الحزب مساء ١٣ نوفمبر ١٩٥١،ص ص٢٢ - ٢٦ .

(١٧٨) أحمد زكريا الشلق،حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣،ص ص ٢٣٦،٢٣٧ .

(١٧٩) مصر، ١٩٤٧/١٢/٨ (هيكل باشا يترل إلى الميدان ويعارض الحكومة علنا).

معناه ترك الفرصة للساسة كى يعالجوا هذا الخلاف بين مصر وإنجلترا لتبقى لعلاقات الدولية غير معرضة للشوائب التى لا تحمد آثارها"[١٨٠]. وهذا الموقف من هيكل لم يكن راجعاً هذه المرة إلى أسلوبه الذى اتبعه فى معالجة القضية المصرية، وهو معالجتها عن طريق المفاوضات كلما أمكن ذلك، بقدر ما كان راجعاً إلى الاتصالات التى تمت بينه وبين الساسة البريطانيين فى الولايات المتحدة وفى لندن - وكان قد عرج إليها فى طريق عودته إلى مصر - والتباحث فيما بينهم حول تسوية جديدة للقضية المصرية[١٨١]، وإن كان قد علل هو من جانبه ذهابه إلى لندن بأنه تلبية لدعوة الشعبة البرلمانية البريطانية وفرصة للراحة من رحلته إلى الأمم المتحدة قبل العودة إلى العمل الشاق بمصر[١٨٢].

غير أن التفاهم غير الرسمى الذى تم بين هيكل والساسة البريطانيين لم يمنعه من الاعتراض على السياسة البريطانية كلما تجاوزت الحدود، وهو ما ظهر جلياً فى مشروعات السودنة التى هدفت بها بريطانيا تثبيت دعائم حكمها فى السودان وفصم عرى الوحدة بين شطرى وادى النيل، فقد أعلن هيكل أكثر من مرة رفضه بشدة لهذه المشروعات[١٨٣].

وبصفة عامة، فإن هيكل قد ظل مرحباً بسياسة التفاوض مع بريطانيا حتى خروج حزبه من الحكم فى أواخر عام ١٩٤٩، غير أنه كان يشترط لإجراء هذا التفاوض أن يقوم على أساسين : الجلاء العاجل، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى[١٨٤].

وفى ١٢ يناير ١٩٥٠ تشكلت الوزارة النحاسية السابعة وأخذت تعمل لتحقيق مطالب مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل، فدخلت من أجل ذلك فى محادثات مع المسئولين

---

(١٨٠) الكتلة، ١٩٤٧/١٢/١٥ (خلاف شديد ماذا بعده؟!).

(١٨١) The Egyptian Gazette, Dec. 5, 1947 نقلاً عن السياسة، ١٩٤٧/١٢/٦ (هيكل باشا متوقف عليه أشياء كثيرة).

(١٨٢) مصر، ١٩٤٧/١٢/٨ (هيكل باشا يترل إلى الميدان ويعارض الحكومة علناً).

(١٨٣) البلاغ، ١٩٤٨/٦/٧ (هيكل باشا يرى رفض مشروع السودنة)؛ مصر الفتاة، ١٩٤٨/٦/٢٨ (معالى هيكل باشا يقرر أن مشروعات السودنة يجعل مصر فى مستوى دون معاهدة سنة ١٨٩٩). لمزيد من التفاصيل عن مشروعات السودنة وموقف مصر منها انظر : محمد عبدالحميد الحناوى، المرجع المذكور، ص ص١٧٥ - ١٨٣، ٢٠٤ - ٢٢١ .

(١٨٤) آخر ساعة، ١٩٤٨/١٠/٢٠ (الخطوة التالية)؛ الأهرام، ١٩٤٩/١١/٧ (هيكل باشا يتحدث عن علاقات مصر وبريطانيا).

البريطانيين بداية من مارس ١٩٥٠[١٨٥]، وقد حرص هيكل من جانبه على تتبع سير القضية المصرية وما تصل إليه الحكومة بشأنها، فيصرح بأن المفاوضات قد طال أمدها دون أن يعرف أحد نتائجها[١٨٦]، وعندما قدم مصطفى النحاس خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٠[١٨٧]، وسئل هيكل عن رأيه بخصوص عدم صلاحية معاهدة ١٩٣٦، أجاب بأن الحكومة لم تنفذ وعدها بإلغاء المعاهدة، وطالبها بالاستعداد لما سينجم عن ذلك من آثار، وذكر أنه إذا كان المقصود من إلغائها النص على ذلك فى معاهدة جديدة فهذا أمر طبيعى، أما إذا حدث الإلغاء من جانب مصر وحدها وتمسكت بريطانيا بها فستبقى الأمور كما هى[١٨٨]، معنى هذا فى تقديره أن الأمور لن تتغير إذا ألغت مصر المعاهدة من جانبها، وكان قد صرح قبل ذلك بأن الباب مفتوح أمام الحكومة إذا رغبت بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان لإلغاء القانون الذى أقر به المعاهدة فى عام ١٩٣٦[١٨٩].

وأثناء مناقشة مجلس الشيوخ لتقرير لجنة الرد على خطاب العرش، نبه هيكل عضو المجلس إلى ضرورة اهتمام من يتولون أمر المحادثات مع بريطانيا بالتفرقة بين ما يسمى بالحالة الدولية الراهنة Status quo من ناحية * وما يسمى بأسس المفاوضات من ناحية أخرى، فالحالة الدولية الراهنة حالة مؤقتة، والاتفاق المراد عقده مفروض فيه أن يبقى مدة ٢٠ عاما على أساس المدة التى كانت ستحدد فى معاهدة صدقى بيفن، ومن ثم فلا يمكن أن يفهم خضوع اتفاق يبقى ٢٠ عاما لحالة دولية طارئة قد تزول قريباً جداً. وانتقد هيكل ما صرح به روبرتسون الحاكم الإدارى للسودان من أن مصر وبريطانيا متفقتان على الحكم الذاتى فى السودان لكن نقطة الخلاف هى أن مصر تريد وحدة التاج بينما تريد بريطانيا

---

(١٨٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السادسة والأربعون، ١٩٥١/١٠/٨، ص ١٠ .

(١٨٦) الأهرام، ١٩٥٠/٨/٢٦ (الدستوريون لا يهاجمون الحكومة الآن).

(١٨٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الافتتاحية، ١٩٥٠/١١/١٦، ص ص ٤-٩ . أشار النحاس ضمن هذا الخطاب إلى أن الحكومة ترى أن معاهدة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية وأنه لا مفر من تقرير إلغائها.

(١٨٨) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ٢٤٢؛ عزة وهبى، المرجع المذكور، ص ١٣٩ .

(١٨٩) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢٤٢ .

* كان الجانب البريطانى قد ركز أثناء المباحثات على الصراع الذى كان قائماً بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وأخطاره المستقبلية، ورأوا من أجل ذلك بقاء القوات المرابطة على القناة إلى عام ١٩٥٦ . مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة الخامسة، ١٩٥٠/١٢/٢٥ ، ص ٢٤٨ .

تقرير المصير، فأشار إلى أنه يوم عقدت اتفاقية عام ١٨٩٩ عقدت على أساس أن تاج مصر هو تاج السودان، ومن ثم فإن مصر حينما تقول بوحدة التاج فإنها تطالب بتقرير الحالة التى كانت قائمة يوم وضع اتفاقية عام ١٨٩٩ ٠ وبالنسبة لتمتع السودان بالحكم الذاتى، ذكر هيكل أنه مقتنع بوجوب ذلك، وأن الوسيلة المؤدية إليه فى رأيه تتمثل فى أن تشكل وزارة من السودانيين أنفسهم يعاونها مستشارون من مصر وبريطانيا إلى أن يقول السودانيون ألا محل لوجود هؤلاء المستشارين، بعد ذلك ينشأ ما يقبله أهل السودان نتيجة لوحدة التاج من وحدة الدفاع ووحدة الجمارك ووحدة التمثيل السياسى، ويوم يبلغ السودانيون مرحلة الحكم الذاتى ومرتبة الاستقلال الداخلى يمكن التكلم فى ذلك، وأعرب هيكل عن أمله فى أن يصل أبناء جنوب الوادى إلى تحقيق صورة الحكم الذاتى الكامل فى عشر سنوات أو أقل وليس فى ثلاثين عاماً كما صرحت بريطانيا فى عام ١٩٤٦ أثناء مفاوضات إسماعيل صدقى٠ وفى النهاية طالب هيكل الحكومة بضرورة معالجة المسألة المصرية بأسرع وقت حيث أن تركها تسير فى بطء يضربها ضررا بليغاً[١٩٠].

وواصل هيكل اهتمامه بالقضية المصرية وسير المحادثات الجارية بشأنها، فطلب من وزير الخارجية محمد صلاح الدين من خلال اقتراح بمشروع قرار تقدم به إلى مجلس الشيوخ الإفصاح عن محادثاته مع المسئولين البريطانيين فى جلسة سرية إنارة للمجلس[١٩١]، ولما رد وزير الخارجية بأن المصلحة الوطنية تقضى بعدم الإدلاء بأى شىء عن المحادثات وقتذاك وبأن الحكومة صاحبة الحق دستورياً فى اختيار الوقت الذى تدلى فيه إلى البرلمان بأى تصريح عن المحادثات[١٩٢]، أشار هيكل إلى أنه فى مثل هذه المسائل الكبرى يوجد بين الحكومة والبرلمان والشعب من الإيمان بضرورة العمل المشترك لمصلحة هذه القضية الكبرى ما يجعل هناك تبادلاً فى الرأى دائما على نحو يمكن من الوصول إلى الأغراض المطلوبة، وطالب هيكل وزير الخارجية بأن يكشف للمجلس عن حقيقة ما تشير إليه الصحف من أن المحادثات كان موضوعها الرئيسى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط حيث إن ذلك لو كان صحيحا فمعناه أن مطلبى الأمة الأساسيين - الجلاء ووحدة وادى النيل - اللذين

---

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٤٨ - ٢٥٠؛ عزة وهبى، المرجع المذكور،ص ١٤٠ ٠

(١٩١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٥١/١/٢٩، ص ٥٨٢ ٠ والسبب فى طلب هيكل أن يكون بيان وزير الخارجية فى جلسة سرية هو أن محمد صلاح الدين قد رفض من قبل طلب أحد الشيوخ الإدلاء إلى المجلس بما ينيره عن المحادثات مع بريطانيا وذلك حرصاً على المصلحة الوطنية كما ذكر الوزير فرأى هيكل أن يكون ذلك فى جلسة سرية، ومن ثم كان تقدمه بمشروع القرار المشار إليه٠ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة العشرون، ١٩٥١/٣/١٩، ص ١٤١٣ ٠

(١٩٢) المصدر نفسه، ملحق مضبطة الجلسة العشرون، ١٩٥١/٣/١٩، ص ١٤٣٨ ٠

قالت عنهما الحكومة فى خطاب العرش إنهما مطلبا البلاد بكافة أحزابها كانا فى الصف الثانى من المحادثات(١٩٣).

وتوالت الأحداث، وأغلق باب المحادثات بين مصر وبريطانيا دون التوصل إلى شىء، وكانت المفاجأة من جانب مصر فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ حيث أعلن مصطفى النحاس فى اجتماع موحد لمجلسى البرلمان إلغاء الحكومة لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى عام ١٨٩٩(١٩٤)، فأيد هيكل هذا الإلغاء وأهاب بالأمة أن توحد صفوفها لتأييده، وأعرب عن رجائه فى أن توفق الحكومة فى الخطوات العملية التى ستتخذ لهذا الإلغاء(١٩٥). ولما سئل عن رأيه فى توحيد الصفوف ووجوب تعاون الزعماء بعد التطورات التى تعقب إلغاء المعاهدة، أجاب بأن البلاد كلها صف واحد فى مسألة إلغاء المعاهدة، وأنه لن يتردد فى إبداء المشورة إذا طلبت منه فى أى موضوع خاص بمصلحة البلاد(١٩٦)، وأشار فى خطابه بدار حزب الأحرار الدستوريين بمناسبة احتفال الحزب بذكرى الجهاد إلى أن يوم إلغاء المعاهدة ليعد يوماً تاريخياً جليلاً(١٩٧).

كان هذا هو آخر عهد هيكل بالقضية الوطنية، إذ إنه سرعان ما عاد إلى معارضة سياسة الوزارة وأسلوبها فى الحكم حتى خروجها منه فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، وتتابعت الأحداث حتى كان قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبداية عهد جديد فى تاريخ مصر.

ذلك هو ما لعبه هيكل من دور فى خدمة القضية الوطنية، فقد شغلته منذ مطلع شبابه وظل يتتبعها ويواصل اهتمامه بها، ذلك الاهتمام الذى تجسد عقب الحرب العالمية الأولى فى اشتراكه فى تكوين الحزب الديمقراطى المصرى للمشاركة من خلاله بصورة منظمة فى الجهود المبذولة من أجل هذه القضية التى تتابعت أحداثها وتوالت بجانبها مواقف

---

(١٩٣) المصدر نفسه، الجلسة العشرون، ١٩/٣/١٩٥١، ص ١٤١٤ .

(١٩٤) مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة السادسة والأربعون، ٨/١٠/١٩٥١، ص ١٢ .

(١٩٥) أوراق د. هيكل، الملف الأول، كلمة الرئيس هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥، ص ١٣؛ الأهرام ، ١٠/١٠/١٩٥١ (هيكل باشا يؤيد قرار الإلغاء).

(١٩٦) الأهرام، ١٢/١٠/١٩٥١ (هيكل باشا يقول)

(١٩٧) المصدر نفسه، ١٤/١١/١٩٥١ (هيكل باشا يقول فى ذكرى الجهاد أمس : فلنعاهد الله والوطن على الاستهانة بكل تضحية).

هيكل الوطنية سواء قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أو بعده، تلك المواقف التى اتسمت بالشدة حينما كان التسلط من جانب بريطانيا والتدخل غير المشروع فى شئون مصر، وبالاعتدال عند حدوث التفاهم وبالتالى إمكانية التوصل إلى اتفاق من خلال المحادثات التى تجرى بين الجانبين. غير أن هذا الاعتدال كان مقروناً بالحرص التام على مصلحة مصر، وهو ما دل عليه موقف هيكل من المسائل التى كانت موضع البحث فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦، وكذا مشروع تلك المعاهدة عند عرضه على مجلس الشيوخ لمناقشته وبيان الرأى فيه. ثم جاءت مرحلة ما بعد المعاهدة التى لم يتوان هيكل خلالها عن العمل بأساليب مختلفة على تحقيق المطالب الوطنية، وهو ما ظهر فى العديد من مواقفه إزاءها، وإن ارتبط ذلك فى بعض الأحيان بالصراع الحزبى والرغبة فى الوصول إلى كراسى الحكم كما فى فترة حكم الوفد بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ .

obeikandl.com